A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/17/16
الأصل: الإنكليزية
التاريخ: 4 فبراير 2025

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السابعة عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 فبراير 2025

نظم الإنفاذ: الأطر الوطنية والتعاون الدولي

المساهمات التي أعدتها ألمانيا وأيرلندا وبيرو وجمهورية كوريا والصين وسويسرا واليابان

1 . أقرت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في دورتها السادسة عشرة التي عُقدت في الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024، أن تنظر في دورتها السابعة عشرة في جملة أمور من بينها " تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية المتعلقة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعّالة". وتقدم هذه الوثيقة في هذا الإطار مساهمات سبع دول أعضاء بشأن الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتعزيز نظم الإنفاذ المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

2 . وتصف مساهمة أيرلندا دور الشعبة الوطنية لجرائم الملكية الفكرية في آيرلندا في ملاحقة أعضاء جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية المسؤولين عن ارتكاب جرائم الملكية الفكرية، مع إيلاء اهتمام خاص لأصولهم النقدية والملموسة المكتسبة من خلال الأنشطة غير المشروعة. ويقدم التقرير بعض الأمثلة العملية لكيفية تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة الآخرين مما كفل نجاح التحقيقات.

3 . وتبرز مساهمة اليابان مشكلة قرصنة المحتوى الإبداعي الياباني عبر الإنترنت المنتشرة على مستوى العالم، والطريقة التي تضمن بها حكومة اليابان تنسيق الجهود بين الوزارات وفيما بينها للتعامل مع هذه المشكلة، بما في ذلك صياغة خطة شاملة لمكافحة القرصنة. وتسلط المساهمة الضوء على التحديات التي تواجه التصدي للتعدي على حق المؤلف عبر الحدود وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي.

4 . وتصف مساهمة سويسرا التحديات التي تواجهها سلطات الجمارك السويسرية بسبب زيادة السلع المقلدة التي تدخل البلاد من خلال شحنات صغيرة، ولا سيما عبء العمل الإضافي الذي تمثله هذه الشحنات على السلطات الجمركية، فضلا عن العبء الذي تفرضه على أصحاب الحقوق. وتُبرز هذه المساهمة تشريعاً جديداً يُدخل إجراء مبسطاً لإتلاف السلع المقلدة المشحونة في شحنات صغيرة ويفوض بعض المهام الإدارية إلى المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية.

5 . وتلفت مساهمة جمهورية كوريا الانتباه إلى التحديات التي يفرضها انتشار استخدام المنصات الرقمية المقرون بتزايد حجم التجارة عبر الحدود ومسائل الولاية القضائية المرتبطة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود. وتصف المساهمة الجهود التي يبذلها

المكتب الكوري للملكية الفكرية في التصدي لهذه التحديات من خلال التعاون الدولي الاستراتيجي ومشاركة المعلومات الاستخباراتية والتدابير الحدودية الفعالة. وتصف المساهمة أيضا الإنجازات الأخيرة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية في جمهورية كوريا.

6 . وتصف مساهمة الصين عمل سلطتها التنظيمية للسوق في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وتشرح تأسيس الصين نهجاً مميزاً من شقين لإنفاذ الملكية الفكرية، يتألف من آليات إدارية وجنائية. وتُبرز المساهمة إنجازات الإدارة الحكومية لتنظيم السوق (*SAMR*) في تعزيز الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية، وأوجه العمل المشترك فيما بين الإدارة الحكومية لتنظيم السوق وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (*CNIPA*) في مجال حماية الملكية الفكرية وإنفاذها، مع مراعاة المسؤوليات المنوطة بكل منهما.

7 . وتتناول مساهمة ألمانيا تأثير أزمة كوفيد-19 على التعديات حقوق الملكية الفكرية، باستخدام بيانات من سلطات الجمارك الألمانية لإبراز التراجع الكبير في احتجاز السلع المقلدة عند الحدود الألمانية بعد جائحة كوفيد-19. وتستشهد المساهمة بدراسة أجراها اتحاد منتجي الآلات والمعدات الألماني (*VDMA*) لتعزيز الملاحظة القائلة بأن تقليد المنتجات قد انخفض في فترة ما بعد جائحة *COVID-19*.

8 . وتصف مساهمة بيرو الجهود التي تبذلها مديرية حق المؤلف التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *(INDECOPI)* في ضمان حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك التعاون المحلي والدولي مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. وتشمل الجهود إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة، والتعاون مع الدوري الإسباني لكرة القدم (لا ليغا) والاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية والأسواق العاملة عبر الإنترنت والويبو ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية. وتتناول بالتفصيل الأثر الإيجابي للشراكات الاستراتيجية المذكورة أعلاه ودورها في التصدي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، لا سيما في عالم يتزايد اعتماده على التكنولوجيا الرقمية.

9 . وترد المساهمات بالترتيب التالي:

تتبع المال والجريمة المنظمة 3

ضرورة التعاون الدولي في مجال الإنفاذ لمكافحة التعدي على حق المؤلف عبر الحدود 7

إجراءات مبسطة لإتلاف السلع المخالفة للملكية الفكرية في الشحنات الصغيرة 10

نهج جمهورية كوريا لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال التعاون الدولي 13

مواصلة الصين تعزيز حماية الملكية الفكرية من خلال الإنفاذ الإداري 16

الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19: زيادة التقليد والقرصنة وتأثير الضغط الاقتصادي على مواقف المستهلكين تجاه المنتجات المقلدة 19

التحالفات والتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة القرصنة: تطوراتها وآفاقها – تجربة بيرو 24

[تلي ذلك المساهمات]

تتبّع المال والجريمة المنظمة

*مساهمة أعدها الرقيب المحقق روبرت مادن، الشعبة الوطنية لجرائم الملكية الفكرية، المكتب الوطني للتحقيقات الجنائية في الشرطة الأيرلندية، دبلن، أيرلندا**

ملخص

من المسلم به أن جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشارك الآن بشكل كبير في جرائم الملكية الفكرية. وينصب تركيز الشعبة الوطنية لمكافحة جرائم الملكية الفكرية في آيرلندا على ملاحقة هؤلاء الأفراد، مع إيلاء اهتمام خاص لأصولهم النقدية والملموسة المكتسبة من خلال الأنشطة غير المشروعة. ولكي تنجح سلطات إنفاذ القانون في سعيها إلى تحقيق العدالة، يجب أن تتلقى التدريب والدراية الفنية المناسبين للحصول على المعلومات وتبادلها في الوقت المناسب مع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون الأخرى وكذلك القطاع الخاص. وتسلط هذه المساهمة الضوء على بعض الأمثلة العملية لكيفية تبادل المعلومات وتفحص آليات التحقيق المعتمدة لحل المسائل المعقدة.

أولاً. القضية

1 . تشرف الشعبة الوطنية لمكافحة جرائم الملكية الفكرية في أيرلندا (*NIPCU*)[1] على استراتيجيات مكافحة جرائم الملكية الفكرية في جميع أنحاء البلد وهي مسؤولة عن تنفيذ تدابير مكافحة جرائم الملكية الفكرية. وخلال جائحة كوفيد-19، استعرضت الشعبة القضايا التي انتهت أمام محاكم العدل الجنائية في أيرلندا. وقد أجري الاستعراض لأن إدارة الشعبة كانت تمر في ذلك الوقت بمرحلة انتقالية، حيث أدخلت نهجاً جديداً وإعادة تنظيم هيكلية.

2 . كما هو الحال في معظم الدول، هناك هيكل هرمي في أنظمة المحاكم. وركزت الشعبة على محكمة الدائرة، المعترف بها كمحكمة عليا وتنفذ عادة عقوبات السجن لمجموعة من الجرائم الخطيرة. وركزت الشعبة على تحديد العقوبات المفروضة على انتهاك حق المؤلف وجرائم العلامات التجارية على مدى ثلاث سنوات. وهذه هي أكثر الجرائم شيوعا المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

3 . غير أن الاستعراض أشار إلى أن أعلى عقوبة فُرضت على هذه الجرائم هي عقوبة مع وقف التنفيذ، رغم تعدد القضايا التي تمت مقاضاتها بنجاح. ويخضع إصدار الأحكام في أيرلندا للمجلس القضائي، لذلك هناك بعض القيود المفروضة على طول مدة عقوبات السجن لانتهاكات قانون حق المؤلف والعلامات التجارية.

4 . وتستهلك الحالات الخطيرة لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية التي عرضت على المحاكم الوقت والمال والموارد. ومن النتائج المذكورة أعلاه، ترى الشعبة أنه لا يوجد رادع للجهات الفاعلة السيئة للتوقف عن أفعالها في هذا الفضاء غير المشروع. على سبيل المثال، غالبا ما تؤدي القضايا المرفوعة أمام المحاكم إلى ما يمكن اعتباره عقوبات منخفضة أو ضعيفة، مثل الإفراج تحت المراقبة عن المدعى عليهم ممن لديهم إدانات سابقة متعددة بجرائم تتعلق بالعلامات التجارية. وهذا يعكس التحدي الأوسع نطاقا المتمثل في ضمان أن تثبّط العقوبات بشكل فعال تكرار الانتهاكات في هذا المجال.

5 . في أيرلندا، تتمتع الشرطة الأيرلندية باستقلالية كاملة في توجيه التحقيق الجنائي. وأول تدخلات من المحامين يحدث عند تقديم ملف التحقيق إلى مدير النيابة العامة. ويمكن أن يختلف هذا في الدول الأخرى حيث يعيّن المحامون أو القضاة حينما يكون التحقيق في مراحله الأولية. ويتمثل دور مدير النيابة العامة في مراجعة الأدلة ومنهجية التحقيق والبتّ في أنسب الجرائم الجنائية التي يحاكم فيها المشتبه فيه.

6 . وللتغلب على ما تراه الشعبة كأوجه قصور في إصدار الأحكام على مرتكبي جرائم الملكية الفكرية، اتخذ قرار بالتشاور مع مدير النيابة العامة بالاحتجاج بأحكام قانون العدالة الجنائية لعام 2006 وقانون العدالة الجنائية (غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لعام 2010 ضد المجرمين في مجال الجريمة المنظمة. ويعطي هذا النهج الأولوية لاستراتيجية "تتبع الأموال" التي تهدف إلى تفكيك جماعات الجريمة المنظمة المتورطة في مثل هذه الأنشطة. وفي هذا الإطار، يتم التشديد على الجرائم المتصلة بغسيل الأموال والجريمة المنظمة، التي يعاقب عليها بعقوبات كبيرة.

7 . وأشارت الشعبة إلى التقدم في التكنولوجيا التي يستخدمها المجرمون في ارتكاب جرائم الملكية الفكرية، شأنها شأن معظم سلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. وحدد مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية واليوروبول في تقريرهما المشترك[2] أن

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] https://www.garda.ie/en/about-us/organised-serious-crime/garda-national-bureau-of-criminal-investigation /.

[2] مكتب اليوروبول والاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية. تقرير مشترك عن *الكشف عن النظام البيئي لجرائم الملكية الفكرية: التركيز على عوامل التمكين*. 2024. الويبو، 11 ديسمبر 2024.

المجرمين على المستوى العالي لهم صلات عبر وطنية وهم جزء من جماعات الجريمة المنظمة الدولية. ويعد استخدام الانترنت العميق (dark web) وإساءة استخدام الذكاء الاصطناعي والشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) ومرور الأموال غير المشروعة من خلال معالجات الدفع والعملات المشفرة من القضايا الجديدة والصعبة. ومن الضروري أن يتمتع محققونا بمهارات عالية في هذا المجال للحصول على المعلومات اللازمة من المؤسسات ذات الصلة.

8 . وفي عام 2024، صممت الشعبة ونفذت برنامجا تدريبيا لمدة يومين بالاشتراك مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في كيلكيني، أيرلندا. وركزت الدورة على "تتبع المال والجريمة المنظمة" وحضرها محققون ذوو خبرة من 12 بلداً من دول الاتحاد الأوروبي، وأعضاء من شعبتنا والقطاع الخاص. وحددنا الحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص والمرور الآمن للمعلومات التي يمكن استخدامها في العمليات القضائية. واستكشفنا كيف تستخدم سلطات إنفاذ القانون العملات المشفرة والبرامج لاستخراج الأدلة المطلوبة. وألقى المتحدثون الضيوف من Chainalysis[3]، وهو برنامج تستخدمه سلطات إنفاذ القانون للتحقيق في منصات العملات المشفرة وتتبع المعاملات المالية، محاضرات عن التطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تثقيف المشاركين بشأن تقنيات تجميد الأموال في المؤسسات المالية ومصادرة الأصول المتأتية من عائدات الجريمة.

ثانياً. العمليات

9 . تعرض الأمثلة أدناه تحقيقين كان تبادل المعلومات فيهما مفتاحاً لتأمين الأدلة.

ألف. عملية ترينوميال

10 . ركزت عملية الثلاث الحدود (ترينوميال) على مجموعة جريمة منظمة مقرها في غرب أيرلندا. وتنشط هذه المجموعة في مجال بيع وتوريد المخدرات غير المشروعة. ولديهم خلافات مع عصابة عائلية مقرها في غالواي، مما أدى إلى العديد من هجمات الحرق العمد والطعن وإطلاق النار. ونظراً لطبيعتها المراوغة، كان من الصعب تفكيك المجموعة بسبب الجريمة المذكورة أعلاه. وطُلب من المكتب الوطني للتحقيقات الجنائية من الشرطة استعراض التحقيق والمساعدة فيه.

11 . وبدأ في الكشف عن الأصول الجنائية للمشتبه فيهم وكشف أن مصدرا كبيرا للدخل كان من تلفزيون بروتوكول الإنترنت (*IPTV*). تم تحديد أن المشتبه بهم كانوا يستخدمون عملة مشفرة. ونظراً للطبيعة المتقلبة لعصابة الجريمة التي تتميز بأعمال متصاعدة وملتوية بشكل متزايد تثير مخاوف من خسائر محتملة في الأرواح، كانت عملية البحث حساسة من حيث التوقيت، وتطلبت تدخلاً من الشرطة، وبالتالي كان لا بد من الإسراع في العديد من الاستفسارات. وفي هذه العملية، علمنا بمبلغ 530,000 ألف يورو في حساب عملة مشفرة مع *Nexo*[4]، وهي عبارة عن منصة لتكوين ثروة للأصول الرقمية، في بلغاريا.

12 . ومن أجل تجميد الحساب في مهلة قصيرة، استخدمنا شبكة 7/24، وهي "أداة للتعاون الدولي المعجل بشأن الجرائم الإلكترونية والأدلة الإلكترونية"[5] ومن الناحية العملية، ترتبط معظم نقاط الاتصال الشبكية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بدوائر الشرطة أو الادعاء المتخصصة في مجال الجرائم الحاسوبية. وتلقينا إشعارا بأن الأموال المحتفظ بها كانت في بورصة تابعة للعملات المشفرة تقع في جزر كايمن. ولم تسمح أداة 7/24 بهذا العمل، وبالتالي، من خلال شبكة من الزملاء الدوليين، اتصلنا بمحقق مالي محلي في دائرة شرطة جزر كايمن الملكية. وتلقينا تعليمات بتقديم تقرير إجرامي إلى المحقق فيما يتعلق بالعملة المشفرة بهدف تجميد الأموال مؤقتا في يوم عملية البحث، في انتظار طلب المساعدة المتبادلة. ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (*MLAT*) هي اتفاقية بين بلدين أو أكثرhttps://en.wikipedia.org/wiki/Countries بغرض جمع المعلومات وتبادلهاhttps://en.wikipedia.org/wiki/Information في محاولة لإنفاذ القوانين العامة أو الجنائية.

13 . وخلال عملية التفتيش، طلب من المشتبه فيه رمز PIN لجهاز محمول، وهو إجراء اعتيادي في مهام التحقيق هذه. وبمجرد إدخال رمز PIN هذا في الموقع، قام الجهاز المحمول بمسح جميع البيانات. ومع استمرار البحث، للتحايل على المزيد من حذف البيانات في الموقع وعن بعد، صدرت تعليمات للمحقق بمغادرة البحث بجهاز محمول ثان تم ضبطه. ثم تم تكليف المحقق ببدء تنزيل أدلة جنائية باستخدام مجموعة الفحص الجنائي Cellebrite. وتشتمل هذه المجموعة عادة على جهاز حاسوب محمول أو سطح مكتب مخصص فقط لفحوصات Cellebrite، ومجهز ببرامج متخصصة لتحليل البيانات الجنائية. وبعد فترة وجيزة تم إبلاغنا أنه بمجرد توصيل الجهاز المحمول بمجموعة فحص البيانات الجنائية Cellebrite، بدأ الجهاز في محو جميع البيانات.

14 . وتم استرداد الحد الأدنى من تنزيل البيانات بنجاح من الجهاز المحمول. وأكد التحليل اللاحق أنه تم تنشيط ميزة أمان تعرف باسم "Stellar Security" بمجرد بدء محاولة التنزيل بالقوة الغاشمة باستخدام مجموعة الأدلة الجنائية. وتطبيق "Stellar

[3] https://www.chainalysis.com/.

[4] https://nexo.com/.

[5] مجلس أوروبا، "شبكة 7/24 التي أنشئت بموجب اتفاقية الجرائم الإلكترونية (المعروفة باسم اتفاقية بودابست)". *مجلس أوروبا*. نسيج. 11 ديسمبر 2024.

Security" هو تطبيق مدفوع يستخدمه المجرمون بشكل شائع لمنع استخراج البيانات من قبل سلطات إنفاذ القانون. وتم تصميم هذا التدبير الأمني لعرقلة التحقيقات الجنائية عن طريق جعل البيانات غير متاحة أثناء عملية الفحص.

15 . وقد عُرضت هذه المسألة على منظمتنا واليوروبول، وبدأت جهود لإيجاد آلية لحل هذه المسألة ومنع تكرارها. وعقدت اجتماعات رفيعة المستوى بين جهات إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص الذين يزودون برامج الأدلة الجنائية لاستجواب هذه الأجهزة.

16 . وأدى الكشف عن IPTV إلى مزيد من الأدلة على الجرائم في إسبانيا. ويتم الآن إنشاء فريق تحقيق مشترك. ويعد فريق التحقيق المشترك أحد أكثر الأدوات تقدماً المستخدمة في التعاون الدولي في المسائل الجنائية، حيث يتألف من اتفاق قانوني بين السلطات المختصة في دولتين أو أكثر لغرض إجراء تحقيق جنائي. ويتألف فريق التحقيق المشترك من مدعين عامين وسلطات إنفاذ القانون والقضاة. ويتم إنشاء عمليات التحقيق المشتركة لفترة محددة، وعادة ما تكون فترة تتراوح من 12 إلى 24 شهراً ضرورية لضمان الانتهاء الناجح من التحقيق.6

17 . وأسفرت عملية البحث عن خسارة مالية قدرها 1.2 مليون يورو لمجموعة الجريمة المنظمة. وتم تجميد حسابين مصرفيين - أحدهما في أيرلندا والآخر في جزر كايمن نتيجة للعملية، التي شملت ما مجموعه 995,000 يورو. وكان أحد الحسابات يحتوي على 530,000 يورو بعملة مشفرة، بينما احتوى الآخر على 465,000 يورو نقداً. وأثناء تفتيش المنزل، تم أيضاً ضبط 75,000 يورو نقداً، إلى جانب ثلاث سيارات فاخرة.

باء. عملية شيركي

18 . استهدفت هذه العملية عصابة الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي خدعت شركة *Apple* بمبلغ 9,700,000 يورو باستخدام أجهزة *Apple iPhone* المزيفة. وقعت هذه الجريمة في أيرلندا. طورت شبكة المجرمين المتورطين قدرات تزوير عالية المستوى في أجهزة *iPhone* تحت الضمان وقدمتها للاستبدال عبر مزود خدمة معتمد من *Apple*.

19 . وصنفتها شركة *Apple* على أنها أكبر عملية احتيال مزيفة ترتكب عليها في أوروبا.

20 . ويلزم توفير موارد كبيرة وتعاون دولي لارتكاب هذه الجريمة. وأنشأت الشعبة مجموعة عمل من خلال اليوروبول، التي وفرت لنا التمويل والمزيد من الوصول إلى الخبرات للمساعدة في التحقيق. وتم تسهيل التواصل مع قوات الشرطة الأخرى فيما يتعلق بالتحقيق من خلال تطبيق شبكة تبادل المعلومات الآمن (*SIENA*)، وهي منصة حديثة تلبي احتياجات الاتصال لإنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي. وتتيح المنصة تبادلا سريعا وسهل الاستخدام للمعلومات التشغيلية والاستراتيجية المتعلقة بالجريمة بين ضباط الاتصال والمحللين والخبراء في اليوروبول. كما أجرينا اتصالات مع الإنتربول بشأن التحقيق.

21 . وقمنا باعتقالات بموجب تشريعات الجريمة المنظمة التي تسمح لنا باحتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى سبعة أيام. ووجهت الاتهام إلى المشتبه به الرئيسي واحتُجز في السجن في انتظار المحاكمة الجنائية.

22 . وقدمت شركة *Apple*، بصفتها الطرف المتضرر في القضية، أدلة جنائية متخصصة. وهذا يتطلب إدارة دقيقة وأوامر قضائية ذات صلة مطلوبة لتمرير المعلومات.

23 . وكجزء من التحقيق، تم تجميد أربعة عشر حساباً مصرفياً ومصادرة مبلغ كبير من النقود، إلى جانب عدد من ساعات رولكس. ويجري التحقيق في العديد من العقارات التي اشتراها المشتبه بهم ونحن نجري مناقشات مع مكتب الأصول الجنائية. بموجب قانون عائدات الجريمة، من 1996 إلى 2016، يمكن للمكتب تجميد ومصادرة تلك الأصول التي يمكنه أن يثبت للمحكمة العليا أنها عائدات من سلوك إجرامي. ويتم ذلك وفقا لمعيار الإثبات المدني، المعروف دوليا باسم "المصادرة غير المستندة إلى الإدانة".

6 https://www.eurojust.europa.eu/judicial-cooperation/instruments/joint-investigation-teams.

ثالثاً. الخلاصة

24 . منذ اعتماد تقنية "تتبع المال" في التحقيقات المتعلقة بجرائم الملكية الفكرية في أيرلندا، تحسنت النتائج بشكل كبير. ويتضح ذلك من الأموال التي تم ضبطها حتى الآن. وتطلب اعتماد هذه الطريقة تدريبا إضافيا للضباط وإشراك خبراء خارجيين مثل شركتي *Chainlysis* و*Binance* اللتين قدمتا الدعم للتحقيقات التي تركز على العملات المشفرة في أيرلندا. وهذا يدعم التأكيد على أن الجهود التعاونية التي تشارك فيها المنظمات الدولية وسلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص، إلى جانب تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على أحدث التطورات التكنولوجية، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التحقيق في جرائم الملكية الفكرية، باستخدام نهج "تتبع المال"، مما يؤدي إلى المزيد من المضبوطات ويشكل رادعاً قوياً.

[نهاية المساهمة]

ضرورة التعاون الدولي في مجال الإنفاذ لمكافحة التعدي على حق المؤلف عبر الحدود

*مساهمة أعدتها السيدة كيكو مومي، مديرة مكتب اليابان لحق المؤلف، وكالة الشؤون الثقافية، حكومة اليابان، طوكيو، اليابان**

ملخص

يحظى المحتوى الإبداعي من اليابان بشعبية في جميع أرجاء العالم، ولكنه يتعرض أيضاً لأضرار جسيمة من القرصنة، ويتضح ذلك من خلال 100 مليار زيارة شهريا تتم فقط على أهم المواقع المقرصنة. ولهذا السبب، تبذل حكومة اليابان جهوداً متضافرة فيما بين الوزارات، من خلال وضع خطة شاملة لمكافحة القرصنة على سبيل المثال. وتقدم هذه المساهمة الوضع الحالي لأضرار القرصنة في اليابان، والتي تنتشر في جميع أنحاء العالم، والتدابير التي يتخذها مكتب حقوق الطبع والنشر الياباني حاليا لمكافحة القرصنة عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تشير المساهمة إلى التحديات الماثلة أثناء معالجة انتهاك حق المؤلف عبر الحدود. وأخيرا، تقترح المساهمة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

أولاً. جوهر الضرر الناجم عن قرصنة المحتوى الياباني

1 . نظراً لشعبية المحتوى الياباني في جميع أنحاء العالم، أصبحت صناعة المحتوى الإبداعي في اليابان واحدة من الصناعات الكبرى، حيث تبلغ صادراتها السنوية حوالي 30 مليار دولار أمريكي، وهي بالفعل على قدم المساواة مع صناعة الصلب بحوالي 27.3 مليار دولار أمريكي، وصناعة أشباه الموصلات بحوالي 32.7 مليار دولار أمريكي.[7] بينما تزداد شعبية المحتوى الياباني في جميع أنحاء العالم، أصبحت القرصنة عبر الإنترنت مشكلة. يوزع أكثر من 1000 موقع مقرصن مجلة "مانجا اليابانية"، وهي كتب هزلية تحكي القصص بالصور، ويتلقى أهم 20 موقع مقرصن باللغتين اليابانية أو الإنكليزية أكثر من 110 مليار زيارة شهريا.[8] ووفقاً لإحدى شركات البحوث، يقدر حجم الضرر بمبلغ 13 مليار دولار أمريكي سنويا،[9] وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مضادة فورية. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، زاد عدد المواقع الأجنبية التي لديها مشغلون وخوادم موجودة في الخارج، مما يُصَعِب تصور الوضع العام.

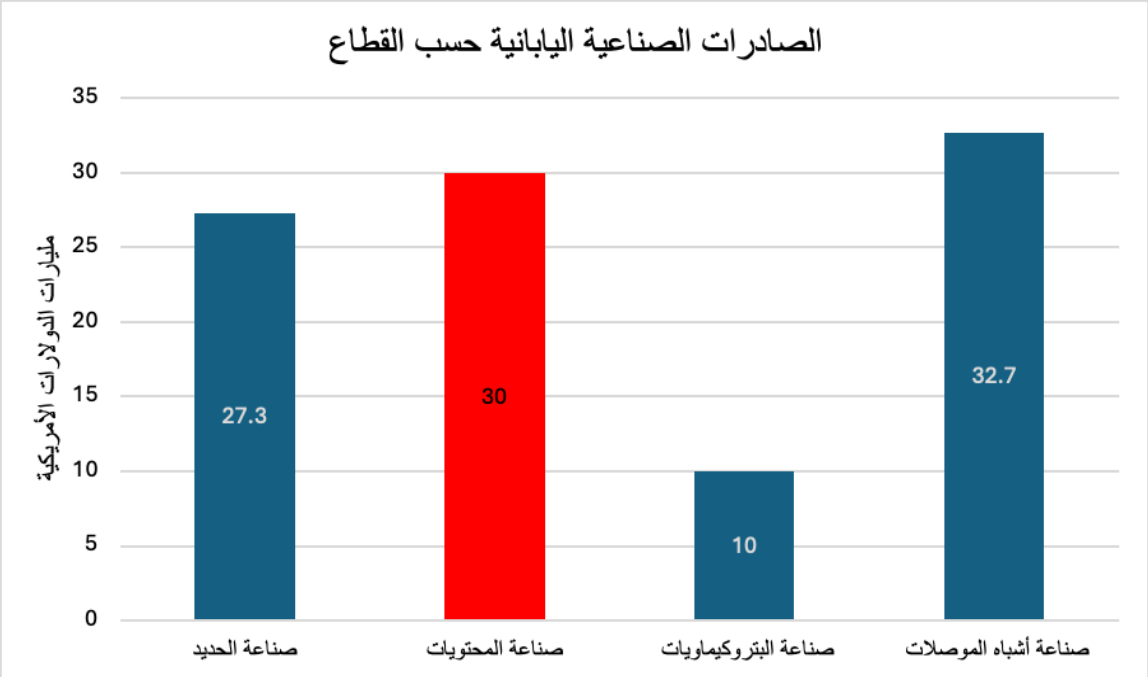

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو

[7] استناداً إلى الأرقام الواردة في الوثيقة التالية https://www.kantei.go.jp/jp/singi/titeki2/contents_wg/dai4/sankou1.pdf، باستخدام سعر صرف 150 ين ياباني في مقابل الدولار الأمريكي.

[8] الرابطة العامة المدمجة ABJ (الكتاب المعتمد لليابان)، أغسطس 2024؛ متاح على الموقع التالي: https://www.abj.or.jp/data. https://www.abj.or.jp/data.

[9] الأبحاث التي أجرتها شركة "PwC" بتكليف من جمعية "Content Overseas Distribution Association"، ومتوفرة على الموقع التالي: https://coda-cj.jp/news/1472/

مكتب مجلس الوزراء (2024). https://www.kantei.go.jp/jp/singi/titeki2/contents_wg/dai4/sankou1.pdf

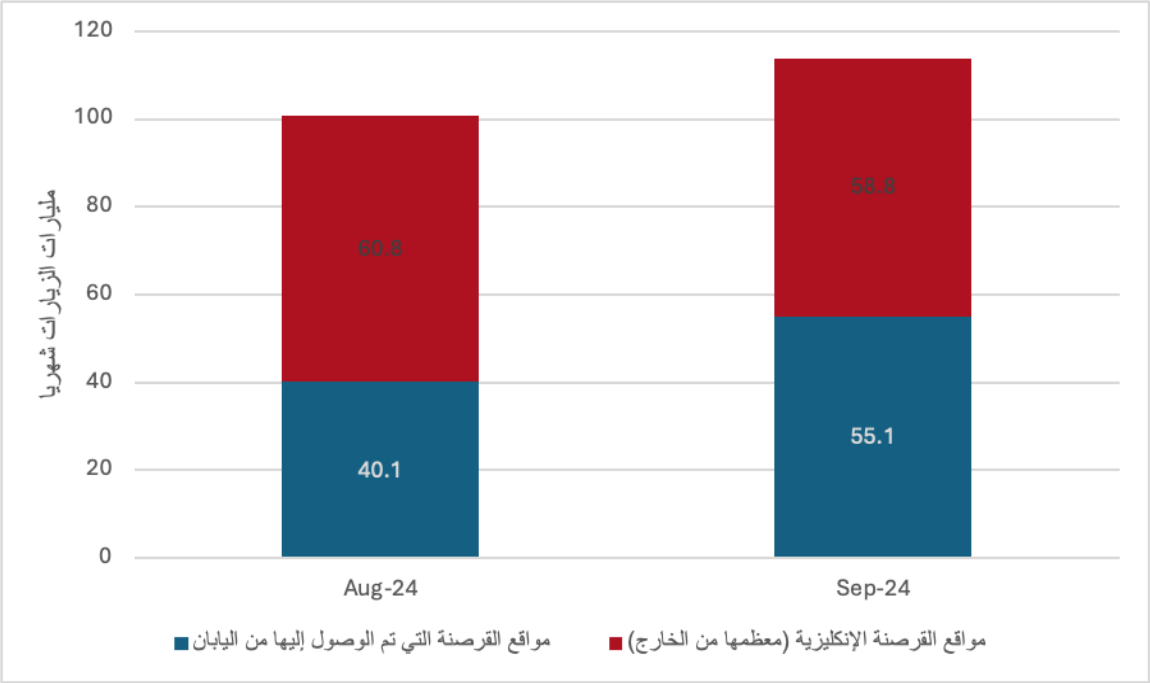

جمعية ABJ (2024): عدد الزيارات على أهم 20 موقع قرصنة باللغة اليابانية أو الإنكليزية

ثانياً. المبادرات الحكومية

2. في عام 2019، صاغ مجلس الوزراء مجموعة شاملة من التدابير لمكافحة القرصنة من خلال الإنترنت، وتعمل الحكومة في انسجام تام لمعالجة هذه المشكلة. وتشمل التدابير على وجه التحديد ما يلي: "1" الجهود المبذولة لردع المستخدمين عن النفاذ إلى النسخ المقرصنة؛ و"2" جهود الإنفاذ ضد انتهاك حق المؤلف، مثل كشف مشغلي المواقع المقرصنة؛ و"3" التدابير المتخذة ضد النظام الذي يسمح للمواقع المقرصنة من جني عوائد مالية من خلال الإعلانات التي تمكن من تشغيل المواقع المقرصنة. ويعمل مكتب اليابان لحق المؤلف (*JCO*) بطريقة منسقة مع الوزارات والوكالات الأخرى في هذا الإطار. وقد اتخذت على وجه الخصوص ثلاث مبادرات:

"1" إذكاء الوعي بأهمية حماية حق المؤلف محلياً ودولياً من خلال إنشاء أشرطة فيديو ومواد تعليمية.

"2" توفير معلومات عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عن طريق تجميع كتيبات تشرح القواعد واللوائح المحلية وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتشاور مع أصحاب الحقوق المحليين الذين يتعرضون لانتهاك حق المؤلف على الإنترنت، فضلا عن تقديم الدعم القانوني المتخصص.

"3" إجراء مشاورات ثنائية تستند إلى مذكرات التفاهم مع بعض البلدان الآسيوية، وعقد حلقات دراسية تدريبية للمسؤولين الحكوميين المعنيين بالإنفاذ لتوفير أحدث الأوضاع والدراية الفنية بشأن تدابير حماية حق المؤلف.

3. وقد ساهمت هذه المبادرات في بناء القدرات ويسرت عملية الإنفاذ لدى أصحاب الحقوق والمنظمات الخاصة إلى حد ما، مثل إزالة المواقع المقرصنة على الإنترنت العابرة للحدود. إلا أنه لا يمكن القول حاليا أنه تم تحقيق نتائج هامة من حيث الإنفاذ على المستوى الدولي.

4. ومع ذلك، نجد بعض قصص النجاح من الصين. وأنشأت جمعية توزيع المحتوى في الخارج (*CODA*) في اليابان مكتباً في الصين وتواصل اتخاذ إجراءات صارمة ضد مواقع مجلة المانجا المقرصنة وغيرها من المواقع بالتعاون مع سلطات الشرطة الصينية. بالإضافة إلى ذلك، في البرازيل، نجحت حملة واسعة النطاق تسمى عملية الرسوم المتحركة، وأدت إلى إغلاق مواقع القرصنة في وقت واحد. ومع ذلك، لا يوجد سوى عدد قليل من هذه المبادرات، وفي معظم المناطق، لم يتم تنفيذها أو استكشافها بعد.

ثالثا. التحديات والتوجهات المستقبلية

5 . بغض النظر عن هذه الجهود، تستمر مواقع القرصنة الجديدة في الظهور. حتى بعد إغلاق موقع واحد، يظهر نفس موقع القرصنة سريعاً تحت عنوان *URL* مختلف، بلا نهاية واضحة. هناك حاجة إلى مزيد من الجهود الأساسية للقضاء على مواقع القرصنة. في حين أن مواقع القرصنة يمكن أن تحقق إيرادات إعلانية للمشغل، إلا أن خسائرها إذا تم اكتشاف الموقع محدودة، حيث يمكنها ببساطة إغلاق هذه المواقع وإعادة تشغيلها باستخدام عنوان *URL* مختلف. الحل، بالنسبة لهيئات إنفاذ القانون، يتمثل في زيادة الردع ضد المواقع المقرصنة المشغلة. ويمثل ذلك تحدياً على مستوى العالم، حيث يتم تشغيل مواقع القرصنة عبر الحدود. على سبيل المثال، يمكن استهلاك المحتوى الذي يخص أصحاب الحقوق اليابانية في بلد أجنبي من خلال موقع يقع في بلد أجنبي آخر.

6 . لزيادة الردع، لا يكفي إغلاق مواقع القرصنة فحسب. بل من الضروري أيضا تعزيز عملية إنفاذ الحقوق، بما في ذلك العقوبات الجنائية. وعلاوة على ذلك، فإن إنفاذ الحقوق داخل بلد ما هو مسألة تخص حكومة ذلك البلد، وفي السياق العابر الحدود، لا يمكن تحقيق الإنفاذ دون تحقيق التعاون الدولي بين الهيئات ذات الصلة.

7 . ولهذا السبب، تعمل اليابان حاليا على بناء شبكة بين بلدان آسيا (على سبيل المثال، مع تايلند وماليزيا وفييت نام) لتبادل الخبرات وتعزيز المبادرات التعاونية لمكافحة القرصنة. بادئ ذي بدء، واستنادا إلى المشاورات الثنائية الحالية مع عدة بلدان، نعتزم توسيع نطاق المنتدى الاستشاري ليشمل بلداناً متعددة. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى التعاون الحكومي الدولي المحلي بين مختلف إدارات الحكومة، نعتزم إشراك إدارات حق المؤلف وأيضا إدارات الشرطة وإدارات الإنفاذ الأخرى من كل بلد. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى عملية إنفاذ أكثر فعالية للحقوق المتعلقة بالانتهاك عبر الإنترنت.

8 . ونخطط أيضا لحملة عبر الإنترنت. وقد تم بالفعل القيام بذلك جزئيا من قبل منظمات خاصة في اليابان، ولكننا نود توسيع نطاق الحملة لتشجيع وتثقيف الناس على عدم استخدام النسخ المقرصنة المتاحة على الإنترنت.

9 . أخيرا، نخطط لدعم إنفاذ الحقوق من قبل الأفراد. ففي اليابان، لا ينفذ الكثير من أصحاب الحقوق حقوقهم. ويرجع ذلك جزئياً إلى العبء المالي الذي تنطوي عليه عملية اتخاذ الإجراءات القانونية. ومع ذلك، ومن أجل زيادة الردع، نعمل مع القطاع الخاص لتشجيع الأفراد على ممارسة حقوقهم.

10 . سننفذ سياسة تجمع بين هذه الجهود على كل المراحل، أي من مرحلة منع انتهاك حق المؤلف إلى مرحلة الاستجابة في حالة التعدي، ومروراً بمرحلة بناء إطار لإنفاذ الحقوق وإنفاذ الحقوق فعليا. ونأمل أن يصبح هذا تدبيراً مضاداً فعالاً ضد النسخ المقرصنة.

رابعاً. الخلاصة

11 . كما هو موضح أعلاه، نعتزم مواصلة بذل الجهود في مكافحة القرصنة ولن تقتصر الجهود على عمل مكتب اليابان لحق المؤلف (*JCO*)، ونتطلع إلى التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والدول الأعضاء.

[نهاية المساهمة]

إجراءات مبسطة لإتلاف السلع المخالفة للملكية الفكرية في الشحنات الصغيرة

مساهمة أعدها السيد تيم فيرنر، المستشار القانوني، والسيدة بيانكا غيماريش، متدربة دولية، المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية، برن، سويسرا[*]

ملخص

أدى تنامي التجارة عبر الإنترنت إلى زيادة السلع المقلدة التي تدخل سويسرا عبر شحنات صغيرة، مما أفضى إلى عبء عمل هائل مُثقل على سلطات الجمارك. وكثيرا ما تكون الإجراءات الحالية المطبقة بغية احتجاز وإتلاف السلع المشتبه في انتهاكها لحقوق الملكية الفكرية معقدة ولا تلبي احتياجات الأطراف المعنية. يجب على أصحاب الحقوق اتخاذ خطوات لبدء الإجراءات القانونية قبل أن يعرفوا ما إذا كان مالك السلع المقلدة يعترض على إتلافها، وهو ما لا يفعله معظم مالكو السلع. وبالإضافة إلى العبء الذي يثقل كاهل أصحاب الحقوق، تحول هذه العمليات موارد قيمة بعيداً عن المكتب الفيدرالي السويسري للجمارك وأمن الحدود وأنشطته الرقابية. ولمواجهة هذا التحدي، يُقترح تدبيران: استحداث إجراء مبسط لإتلاف السلع المقلدة الموجودة في شحنات صغيرة وتفويض المهام الإدارية ذات الصلة إلى المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية بعد اعتراض السلع المقلدة.

أولاً. المشكلة

1 . تظهر الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (*OECD*) ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (*EUIPO*) أن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية تسبب أضرارا جسيمة، بما في ذلك خسائر اقتصادية كبيرة للمصنعين الشرعيين ومخاطر صحية للمستهلكين. واستناداً إلى بيانات عام 2019، تقدر إحدى الدراسات أن حجم التجارة الدولية في المنتجات المقلدة والمقرصنة بلغ ما يصل إلى 464 مليار دولار أمريكي في ذلك العام، أو 2.5 في المائة من التجارة العالمية. من حيث عدد المضبوطات، فإن الطرود الصغيرة - ولا سيما تلك المرسلة باستخدام الخدمات البريدية - هي الأكثر شيوعاً، مما يشكل تحدياً كبيراً من حيث الإنفاذ. وتحتل سويسرا المرتبة الخامسة في قائمة البلدان التي يكون أصحاب حقوقها أكثر تضررا من التقليد والقرصنة على الصعيد العالمي.[10] كشفت دراسة أجراها المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية (*IPI*) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (*OECD*) أن الشركات السويسرية تخسر ما يقرب من 4.5 مليار فرنك سويسري كل عام نتيجة لانتهاكات الملكية الفكرية. بدون هذه الانتهاكات، كانت الشركات قادرة على توفير أكثر من 10 آلاف وظيفة إضافية. ووفقاً للدراسة، يخسر القطاع العام حوالي 160 مليون فرنك سويسري سنوياً من الضرائب والإيرادات الأخرى.[11]

2 . وتضطلع سلطات الجمارك بدور حاسم في مكافحة التزوير، حيث تتيح المعابر الحدودية فرصاً رئيسية لتفتيش الشحنات المشتبه فيها ومصادرتها. ومع ذلك، لا تستطيع السلطات فحص سوى جزء صغير من الطرود الواردة وتواجه تحديات متزايدة من صعود التجارة عبر الإنترنت وزيادة حجم الشحنات الصغيرة. وتمثل هذه الشحنات الصغيرة الآن- ثلاث أصناف أو أقل - أكثر من 90 في المائة من السلع التي ضبطها المكتب الفيدرالي السويسري للجمارك وأمن الحدود (*FOCBS*).

ثانياً. الإجراء الحالي

3 . لتمكين المكتب الفيدرالي السويسري للجمارك وأمن الحدود (*FOCBS*) من وقف السلع المقلدة على الحدود، ينص التشريع السويسري على صك المساعدة الجمركية في قانون الملكية الفكرية. ويمكن لأصحاب الحقوق تقديم طلب إلى مكتب *FOCBS* لاحتجاز السلع المشتبه في انتهاكها للملكية الفكرية. ويسري الطلب لمدة سنتين، ما لم يتم تقديمه لفترة أقصر، وقابل للتجديد. وإذا احتجز مكتب *FOCBS* هذه البضاعة، فإنه يخطر كل من مقدم الطلب (صاحب الحق) والمعلن أو الحائز أو المالك للبضاعة بشكوكه. كما تبلغ السلطات الجمركية مقدم الطلب باسم وعنوان المُعلن أو الحائز أو المالك، فضلا عن وصف دقيق للبضاعة وكميتها، ومعلومات عن مرسل السلع المحتجزة، سواء أكانت محلية أم أجنبية. يحق للمُعلن أو الحائز أو المالك الاعتراض على إتلاف السلع في غضون 10 أيام عمل. ولدى صاحب الحق نفس الموعد النهائي للحصول على تدابير قضائية مؤقتة. وهذا يعني أن صاحب الحق يضطر إلى اتخاذ جميع الاحتياطات في بداية فترة العشرة أيام من أجل الحصول على قرار من المحكمة في الوقت المناسب في حالة اعتراض المعلن أو الحائز أو المالك على إتلاف البضاعة (وهو أمر غير محتمل). وإذا كان صاحب الحق لا يتفاعل إلا عندما يعلم بالاعتراض، فإن أفعاله ستأتي بعد فوات الأوان.

---

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[10] انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)/مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) 2021 "التجارة غير المشروعة، التجارة العالمية في المنتجات المقلدة، تهديد مقلق". متاح على الموقع التالي: https://www.oecd-ilibrary.org/governance/global-trade-in-fakes_74c81154-en.

[11] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) 2021: "التقليد والقرصنة والاقتصاد السويسري". متاح على الموقع التالي: https://www.ige.ch/en/intellectual-property/counterfeiting-and-piracy/studies.

4 . يتسبب هذا الإجراء في عبء إداري كبير ليس فقط على مكتب *FOCBS* ولكن أيضا على أصحاب الحقوق. ويجب على مكتب *FOCBS* إخطار الطرفين وإدارة المواعيد النهائية المعنية والرد على أصحاب الحقوق، الذين غالباً ما يطلبون صوراً أو عينات من السلع المحتجزة من أجل البت فيما إذا كانوا سيتخذون إجراءات قانونية، على الرغم من أن هذا غير ضروري عادة، لأن الاعتراضات تحدث في أقل من 5 في المائة من الحالات.

ثالثاً. التشريع الجديد

ألف. لمحة عامة عن الإجراء الجديد

5 . بموجب قانون فيدرالي سويسري مُرِّرَ مؤخرا، يجوز تدمير الشحنات الصغيرة بموجب إجراء مبسط.[12] وسيؤدي ذلك إلى إدخال تعديلات على قانون حماية العلامات التجارية وقانون التصاميم وقانون البراءات وقانون حق المؤلف. وفي المستقبل، سيكون أمام مقدمي الطلبات (أصحاب الحقوق) خياران إذا كانت السلع المحتجزة في شحنات صغيرة: عند التقدم بطلب للحصول على المساعدة الجمركية، يمكنهم أن يطلبوا من مكتب *FOCBS* إتلاف السلع إما وفقا للإجراء الحالي أو الإجراء المبسط.

6 . إذا تم تقديم طلب للإجراء المبسط، يكون الإجراء على النحو التالي:

- إذا اشتبه مكتب *FOCBS* في أن السلع الموجودة في شحنات صغيرة تنتهك حقوق الملكية الفكرية، فإنها تحتجزها.
- يُرسل إخطار إلى المعلن أو الحائز أو المالك ولديه 10 أيام عمل للاعتراض على تدميرها.
- إذا تم تقديم اعتراض، تُرسل المعلومة إلى مقدم الطلب ولديه 10 أيام عمل (20 يوما إذا أمكن تقديم مبرر) للحصول على تدابير قضائية مؤقتة.
- إذا لم يتم تقديم أي اعتراض بحلول نهاية فترة العشرة أيام، يتم إتلاف السلع على نفقة مقدم الطلب، مع استبعاد أي مطالبات تعويضية ضد المعلن أو الصاحب أو مالك السلع صراحة بموجب القانون.
- يحدث التدمير في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد الموعد النهائي لتجنب التدمير غير المبرر ومطالبات التعويض المحتملة.
- يتلقى المودع (صاحب الحق) تحديثات منتظمة عن السلع التي تم إتلافها بموجب الإجراء المبسط.

باء. الاختلافات الرئيسية بين الإجراءين

7 . الاختلافات الرئيسية عن الإجراء الحالي هي كما يلي:

- لا يُخطر مقدم الطلب بالاحتجاز إلا إذا اعترض المعلن أو الصاحب أو المالك على إتلاف البضاعة.
- إذا لم يكن هناك اعتراض، ستُستبعد أي مطالبات محتملة بالضرر من قبل مقدم الطلب صراحة بموجب القانون.

سيتلقى مقدم الطلب تحديثات موحدة على فترات منتظمة بعد الإتلاف، والتي ستشمل تفاصيل حول كمية ونوع السلع التي تم إتلافها بموجب الإجراء المبسط، إلى جانب معلومات عن المرسل. وسيؤدي ذلك إلى تخفيف العبء الإداري على السلطة المختصة بصورة أكبر.

8 . وبالإضافة إلى ذلك، يتيح التشريع الجديد إمكانية اتخاذ المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية (*IPI*) لإجراءات إدارية لاحقة من أجل احتجاز الشحنات الصغيرة بدلاً من مكتب *FOCBS*. ويأتي ذلك في أعقاب الاتجاه السويسري المتمثل في تخفيف العبء عن سلطات الجمارك بمساعدة السلطات المختصة. وبطريقة مماثلة، تدير الوكالة السويسرية للمنتجات العلاجية (*Swissmedic*) إجراءات الشحنات الصغيرة بموجب تشريع المنتجات العلاجية.

رابعاً. الخلاصة

[12] ولن يُعرَّف مصطلح "الشحنة الصغيرة" على المستوى التشريعي، بل على مستوى المرسوم من أجل تيسير التكيف مع التطورات المستقبلية. ووفقاً للتعريف قيد النظر حاليا، تحتوي "الشحنات الصغيرة" على ثلاثة أصناف كحد أقصى ويقل وزنها الإجمالي عن كيلوغرامين.

9 . سيمكن الإجراء المبسط لتدمير الشحنات الصغيرة وتفويض المسؤوليات لمعهد الملكية الفكرية *IPI*، مكتب *FOCBS* من التركيز بشكل أكبر على عمليات التفتيش. ومع تخفيف العبء الإداري، سيتمكن مكتب *FOCBS* من تفتيش واحتجاز المزيد من السلع المشتبه في انتهاكها لحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي تحسين حماية أصحاب الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيخفف الإجراء الجديد من عبء العمل على أصحاب الحقوق، وخصوصا في الحالات التي لا يعارض فيها المعلن أو الصاحب أو المالك صراحة إتلاف البضاعة.

ناقش مجلس الولايات مشروع القانون في 12 ديسمبر 2023 واعتمده بالإجماع. واعتمده المجلس الوطني لاحقاً في 19 ديسمبر 2023. وبذلك اختُتمت المناقشة البرلمانية حول مراجعة القانون. وسيتبع ذلك التنفيذ الداخلي وتنقيح المراسيم ذات الصلة. ومن المقرر أن تدخل المبادرة حيز التنفيذ في 1 يوليو 2025.

[نهاية المساهمة]

نهج جمهورية كوريا لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال التعاون الدولي

*مساهمة من إعداد جيا كيم، استشاري التحقيق (مدعي عام بالمحاكم)، مرسلة إلى مكتب حماية الملكية الفكرية والتعاون والمكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO)، دايجون، جمهورية كوريا**

ملخص

في ظل اقتصاد عالمي سريع التطور، أدى انتشار المنصات الرقمية المقرون بتزايد حجم التجارة عبر الحدود، إلى تعظيم التحدي المتمثل في مكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية بفعالية. فلم تعد الحدود الوطنية وحدها كافية كحواجز وحيدة للوقاية من جرائم الملكية الفكرية، طالما تتجاوز السلع المقلدة وأسرار التجارة بسهولة الولايات القضائية. ومن منطلق إدراك المكتب الكوري للملكية الفكرية (*KIPO*) للطبيعة المعقدة والعابرة للحدود الوطنية التي تتسم بها هذه القضايا، فقد اعتمد نهجًا دوليًا شاملًا ومنسقًا للإنفاذ. وعليه، تستعرض هذه المساهمة الإنجازات التي تحققت مؤخرًا بشأن إنفاذ الملكية الفكرية في جمهورية كوريا، وتسلط الضوء على التعاون الدولي الاستراتيجي للمكتب وتدابيره الحدودية الفعالة في معالجة قضية السلع المقلدة.

فقد دخل المكتب في شراكة مع كيانات عامة وخاصة على السواء من أجل الإنفاذ الفعال، ونفذ مبادرات لمشاركة المعلومات الاستخبارية مع وكالاتٍ عبر وطنية، وأقام تعاونًا محليًا ودوليًا بين الوكالات لمنع توزيع السلع المقلدة ونقلها عبر الحدود. وتعكس مشاركته النشطة في مختلف المنتديات الدولية، بما فيها اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (*ACE*) للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، التزامه أيضًا بتعزيز قدرته على مكافحة جرائم الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

أولًا. الدور الأساسي للتعاون الدولي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

1 . يكمن أحد أهم التحديات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية اليوم في الحجم الهائل والنطاق غير المحدود للتعديات على حقوق الملكية الفكرية التي تحدث عبر الحدود. ففي الماضي، كان التقليد وغيره من أنواع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية يقتصر، إلى حدٍ كبيرٍ، على الأسواق الفعلية داخل الحدود الوطنية. مع ذلك، خلق ظهور التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية فرصًا جديدة أمام المقلدين ومنتهكي حقوق الملكية الفكرية للوصول إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم. وقد أوضح هذا التحول أنه لا يمكن لأي بلدٍ أن يعالج المشكلة بمفرده. لذلك، فإن التعاون الدولي ضروري لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية حماية كافية في عالمٍ مترابطٍ بشكلٍ متزايد.

2 . وقد أدركت جمهورية كوريا منذ وقتٍ طويل أهمية الشراكات العالمية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. فعلى مدى العقد الماضي، عمل المكتب على إقامة العلاقات وتوطيدها ليس فقط مع الوكالات المحلية، ولكن أيضًا مع المنظمات الدولية الرئيسية وسلطات الإنفاذ الوطنية في الولايات القضائية الأخرى. وقد مكنت هذه التحالفات جمهورية كوريا من مشاركة المعلومات الحيوية وتنسيق إجراءات الإنفاذ ووضع أفضل الممارسات من أجل التصدي لجرائم الملكية الفكرية على نطاق عالمي.

ألف. دراسة حالة: الجهود المبذولة في الإنفاذ التعاوني ضد شبكات التقليد عبر الحدود

3 . توضح القضية الواردة أدناه التي تنطوي على شبكة تقليد تعمل عبر ولايات قضائية متعددة ضرورة التعاون عبر الحدود. ففي 2023، دخل المكتب في شراكة مع شركة ستاربكس الأمريكية المتعددة الجنسيات وإدارة تحقيقات الأمن الداخلي في الولايات المتحدة (*HSI*) وشرطة سيول المركزية لمعالجة قضية بضاعة ستاربكس المقلدة التي تباع في الأسواق الكورية. فقد أوقف موظفو الجمارك مكونات أكواب مقلدة (مثل أجسام فناجين وسِدَادَات ووسائد مطاطية مانعة للانزلاق، وما إلى ذلك) وإقرارات جمركية زائفة لإنتاج القطع المقلدة في جمهورية كوريا. وقد أبلغ حامل العلامة التجارية لشعار ستاربكس المكتب بالحادث، وبدأ التحقيق في 18 أبريل 2023.

4 . وكشف التحقيق الشامل، المنسق بين المكتب وإدارة تحقيقات الأمن الداخلي وشرطة سيول المركزية، أن المشتبه فيهم الرئيسيين كانوا يستوردون من الخارج أكوابًا فارغة بلا شعار ثم يطبعون عليها محليًا شعارًا مقلدًا لستاربكس قبل تجميعها في منتج نهائي. كما تم استيراد سِدَادَات ووسائد مطاطية مصنوعة حسب الطلب بموجب إقرارات تخليص جمركي شخصية لتجنب اكتشافها. وأخيرًا، جُمِعَت المكونات المستوردة في مواد تغليف مطبوعة محليًا هي وأدلة التعليمات لإخراج المنتج النهائي للتوزيع.

5 . وبفضل تَتَبُّع خادم *IP* الخاص بإدارة تحقيقات الأمن الداخلي والمساعدة في الإنفاذ في الموقع، تَتَبَّع المكتب شبكة التوزيع، مما أدى إلى إلقاء القبض على ثمانية مشتبه فيهم ومصادرة أكثر من 33,000 قطعة مقلدة من منتجات ستاربكس (أكواب وكيزان وغيرهما من المنتجات الموسومة بعلاماتٍ تجاريةٍ) بقيمة أكثر من 1.3 مليار وون (حوالي 905,000 دولار أمريكي). وعمل المكتب مع حاملي

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

الحقوق مثل ستاربكس، التي قدمت مواردها ومعارفها بعلامتها التجارية، لاستخدامها في استهداف المنتجات المقلدة بشكلٍ أكثر فعالية. ومع مساهمة كل طرف بخبرته وموارده في التحقيق، تكللت العملية بالنجاح، مما يؤكد الدور الحاسم للتعاون الدولي بين الكيانات العامة والخاصة على السواء لتفكيك شبكات التقليد. فلولا تعاون إدارة تحقيقات الأمن الداخلي وفريق ستاربكس القانوني، لكان من الصعب للغاية على المكتب تحديد شبكة التقليد، التي تعمل عبر ولايات قضائية متعددة، وتفكيكها.

ثانياً. مشاركة المعلومات الاستخبارية مع الإنتربول

6 . أحد العناصر الرئيسية الأخرى لاستراتيجية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الدولية في جمهورية كوريا يتمثل في الانخراط مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ففي 2023، زود المكتب الإنتربول بمعلوماتٍ بالغة الأهمية عن شكلٍ جديدٍ من أشكال النشاط الإجرامي الذي ينطوي على تقليد "السلع المفقودة"، أي المنتجات الفائضة غير الموسومة المُصَنَّعة لدى مُصَنِّعين شرعيين. واكتشفت وكالات الإنفاذ في جمهورية كوريا أن المجرمين كانوا ينسخون تصميم السلع المفقودة دون الحصول على إذن لتصنيع منتجات مقلدة بجودة أقل. وكان يتم بيع هذه السلع المفقودة المقلدة في الأسواق المحلية كمنتجات أصلية غير موسومة لتحقيق ربحٍ أعلى. ويطرح هذا النوع من أساليب التقليد تحدياتٍ استثنائيةٍ في مجال الإنفاذ لأنه يَصُعب التمييز بين هذه الأصناف والسلع الحقيقية المفقودة، مما يجعل اكتشافها باعتبارها قطع مقلدة أمرًا أكثر صعوبة على المستهلكين ووكالات الإنفاذ.

7 . ولتنبيه دوائر إنفاذ القانون العالمية بهذا الأسلوب الجديد في التقليد، عمل المكتب مع الإنتربول لإصدار نشرة أرجوانية. إذ يُطلِع هذا النوع من النشرات الدول الأخرى على الأساليب الإجرامية الجديدة، مما يساعد القوات الشرطية ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم على تحسين عمليات التفتيش التي تقوم بها وعلى البقاء متيقظة إزاء النُهُج المماثلة التي تتبعها العصابات الإجرامية. كما أصدر المكتب، بالتعاون مع الإنتربول، أول نشرة أرجوانية في العالم تتعلق بالملكية الفكرية في ديسمبر 2023 لإذكاء الوعي بالخطر المتزايد الذي تشكله هذه السلع المقلدة المطروحة ولتمكين وكالات الإنفاذ حول العالم من اتخاذ إجراءات وقائية. فهذا يسمح بإجراء عمليات تفتيش وإجراءات إنفاذ أكثر استهدافًا، مما يمنع انتشار السلع المقلدة في النهاية. أما استخدام النشرة الأرجوانية في هذا السياق، فيسلط الضوء على قيمة مشاركة المعلومات الاستخبارية الدولية في الوقت الحقيقي في معالجة الأساليب الجديدة والمعقدة التي يستخدمها منتهكو حقوق الملكية الفكرية.

8 . بالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف رسميًا بالدور الذي اضطلع به المكتب في المؤتمر الدولي السنوي السابع عشر لإنفاذ القانون في الجرائم الماسة بالملكية الفكرية، الذي عقد في سبتمبر 2024، لدوره المحوري في تصميم نُهُجٍ مبتكرةٍ للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية والتعاون مع الإنتربول ومختلف الجهات صاحبة المصلحة. كما حصلت شرطة الملكية الفكرية بالمكتب على وسام الاستحقاق من الكلية الدولية للمحققين في جرائم الملكية الفكرية (*IIPCC*)، وهي مبادرة مشتركة بين الإنتربول ومنظمة السلامة يو إل للمعايير والالتزام (*UL Standards and Engagement*)، لإسهاماتها الكبيرة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

ثالثاً. تعزيز التدابير الحدودية من خلال الشراكات المحلية والعالمية

9 . رغم أهمية مشاركة المعلومات الاستخبارية في تحديد التهديد الذي يشكله التقليد والتصدي له، يظل الإنفاذ الفعال على الحدود أمرًا حيويًا لاعتراض هذه السلع قبل أن تصل إلى المستهلكين. وتحقيقاً لهذه الغاية، نفذ المكتب، بالشراكة مع دائرة الجمارك الكورية (*KCS*)، تدابير إنفاذ شاملة على الحدود لمنع السلع المقلدة من دخول الأسواق المحلية. وقد سهل التعاون بين المكتب والدائرة إجراء الاعتراضات المستهدفة خلال عمليات الاستيراد والتصدير، مع المراقبة الاستباقية والمشاركة الفعالة للبيانات.

10 . إذ يضطلع المكتب، بشكلٍ روتيني، بمراقبة الأسواق الإلكترونية والأسواق الفعلية، وتحديد السلع المقلدة والحصول على معلوماتٍ مفصلةٍ عن مصادرها. كما يشارك المعلومات ذات الصلة مع الدائرة، التي تشمل الأوصاف التفصيلية والعلامات التجارية وبيانات الملكية الفكرية الأخرى. وبناء على ذلك، تركز الدائرة في عمليات التفتيش الجمركي على تحديد الشحنات التي تتطابق مع تقارير المكتب. ويستهدف هذا التدبير في المقام الأول الواردات باعتبارها النقاط الرئيسية لدخول السلع المقلدة إلى السوق المحلية.

11 . وفي أبريل 2014، بدأ تنفيذ برنامج تجريبي لدمج نظام مراقبة الملكية الفكرية الخاص بالمكتب بأنظمة التفتيش الجمركي مباشرة، مما يمكن موظفي الجمارك من الوصول إلى بيانات الملكية الفكرية في الوقت الحقيقي، مع إعطاء الأولوية للمنتجات عالية المخاطر، مثل الأغذية والأدوية ومنتجات الأطفال. وقد تحقق بالفعل نجاحٍ كبير، فيما يتعلق بالسلع المستوردة بالدرجة الأولى، مما أسفر عن تحديد 1,764 حالة وضبط أكثر من 2,300 قطعة مقلدة على الحدود من خلال عمليات التفتيش الجمركي.

12 . ورغم أن هذه التدابير تستهدف الواردات في المقام الأول، فيمكن، من الناحية النظرية، استخدام الآليات نفسها في الصادرات لضمان عدم خروج المنتجات المقلدة من جمهورية كوريا، الأمر الذي من شأنه أن يضر بسمعة البلاد وينتهك اتفاقات التجارة الدولية. وبالإضافة إلى الجهود المحلية التي يبذلها المكتب، تشمل استراتيجية الإنفاذ على الحدود شراكات مع سلطات الجمارك الأجنبية، ولا سيما من خلال اتباع نهجٍ استباقٍي لتفتيش الشحنات عالية المخاطر. وبمشاركة بيانات الشحنات المشبوهة وتنسيق عمليات التفتيش مع البلدان الأخرى، تمكّن المكتب من منع السلع المقلدة من دخول سلسلة التوريد العالمية. فعلى سبيل المثال، نسق المكتب مع

سلطات الجمارك في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين لتتبع حركة السلع المقلدة واتخاذ إجراءات في النقاط الرئيسية على طول سلسلة التوريد. وقد ثبتت فعالية هذا التعاون عبر الحدود بوجهٍ خاص في الحالات التي تُصَنَّع فيها السلع المقلدة في بلدٍ ما وتباع في بلدٍ آخر.

13 . وفضلًا عن ذلك، من منطلق إدراك المكتب للتعقيدات التي ينطوي عليها تحديد المنتجات المقلدة، ينظم المكتب تدريبًا متخصصًا لموظفي الجمارك، يزودهم فيه بالمهارات والمعارف الحديثة بشأن أحدث أساليب التقليد وطرق الكشف عنه بغية اكتساب المزيد من القدرات لإجراء عمليات تفتيش دقيقة. كما يجري المعهد الدولي للتدريب على الملكية الفكرية (*IIPTI*) التابع للمكتب برامج تثقيفية في مجال الملكية الفكرية للمسؤولين المحليين والأجانب على السواء، كي يُعدهم للتعامل مع التعديات على حقوق الملكية الفكرية في مختلف الولايات القضائية. وتعتبر هذه التدابير حاسمة ليس فقط لحماية المستهلكين والشركات في جمهورية كوريا، ولكن أيضًا للمساهمة في الجهود العالمية لحماية الملكية الفكرية.

14 . ويُبرِز نجاح التدابير الحدودية التي اتخذها المكتب أهمية التعاون المحلي والدولي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومنع السلع المقلدة من دخول سلسلة التوريد العالمية. ويضمن هذا النهج الجماعي اعتراض السلع المقلدة قبل وصولها إلى المستهلكين، مما يحمي الأسواق الوطنية والدولية من جرائم الملكية الفكرية.

رابعاً. فرص التعاون الدولي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

15 . بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الوطني في الولايات القضائية الأخرى وسلطات الجمارك والمنظمات الدولية مثل الإنتربول والويبو، أثبت المكتب أن التعاون الدولي المستدام أمر أساسي للإنفاذ الفعال. وعليه، فقد اتُخِذَت بالفعل خطواتٍ بالغة الأهمية في جمع الدول الأعضاء معًا من خلال منتديات، مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (*ACE*) للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتفاقات الثنائية، ولكن لا تزال هناك فرص كبيرة للاستمرار في معالجة الطابع المعقد والعابر للحدود الوطنية الذي تتسم به جرائم الملكية الفكرية.

16 . فقد أدى ظهور المنصات الرقمية إلى تسريع حركة السلع المقلدة وانتشار انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود، مما يؤكد الأهمية الحاسمة للحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب. ورغم إحراز تقدم في مشاركة المعلومات الاستخبارية، يمكن تحقيق قدرٍ أكبر من الكفاءة من خلال بذل المزيد من الجهود لزيادة التبادلات الآنية بين الدول الأعضاء. كما أن دعم شبكة عالمية أكثر تكاملًا لمشاركة المعلومات الاستخبارية يمكن أن يساعد في ضمان حصول وكالات الإنفاذ على أحدث المعلومات، التي تمكنها من التصرف بسرعة وحسم ضد التعدي.

17 . ورغم ما أظهرته مبادرات الإنفاذ المختلفة من إمكانات في مجال التعاون الحكومي الدولي، يمكن زيادة فعالية هذه الجهود بشكلٍ كبيرٍ من خلال اتباع نُهُجٍ أكثر تنظيمًا واتساقًا، لا سيما في سياق الحماية الرقمية للملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، مع تزايد تعقيد جرائم الملكية الفكرية وعبورها الحدود الوطنية، قد تعوق التناقضات في المعايير القانونية بين مختلف البلدان الإنفاذ الفعال.
ولمواجهة هذه التحديات، سيكون من المهم زيادة قابلية التشغيل البيني للأطر القانونية وتعزيز الإجماع القانوني عبر الولايات القضائية بتشجيع التعاون الدولي وبناء القدرات واعتماد معايير قانونية متسقة من خلال آليات، مثل معاهدات الويبو المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة المتعلقة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بإجراءات الإنفاذ عبر الحدود، على وجه الخصوص، فإن وضع مبادئ توجيهية وأطر عمل أكثر وضوحًا سيسمح لآليات الإنفاذ المحلية في مختلف البلدان بالتكامل مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى استجابة عالمية أكثر توحدًا.

خامساً. الخلاصة

18 . مع استمرار تطور جرائم الملكية الفكرية، تصبح الحاجة إلى التعاون الدولي في مجال الإنفاذ أكثر إلحاحًا. وقد أوضح ظهور المنصات الرقمية، وحجم التجارة المتزايد عبر الحدود، وتطور شبكات التقليد الآخذ في النمو، أنه لا يمكن لأي بلدٍ أن يواجه هذه التحديات بمفرده. وبالعمل معًا، يمكن أن تُجَمِّع البلدان مواردها وخبراتها، وتشارك المعلومات الاستخبارية، وتتخذ إجراءات منسقة لحماية حقوق الملكية الفكرية في سوق اليوم المترابطة. وسيواصل مكتب الملكية الفكرية الكوري الاضطلاع بدورٍ قياديٍ في تشكيل الاستجابة العالمية لجرائم الملكية الفكرية من أجل حماية مصالح حاملي الحقوق والمستهلكين والشركات من الآثار الضارة للسلع المقلدة.

[نهاية المساهمة]

مواصلة الصين تعزيز حماية الملكية الفكرية من خلال الإنفاذ الإداري

*مساهمة من إعداد يانغ ويتاو، نائب مدير شعبة التفتيش III مكتب تفتيش الإنفاذ، الإدارة الحكومية لتنظيم السوق، بيجين، الصين**

الملخص

تركز هذه المساهمة على نظام حماية الملكية الفكرية في الصين وعمل إدارات تنظيم السوق في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وتركز على إنشاء الصين نظاماً مميزاً لإنفاذ الملكية الفكرية يتألف من مسارين متوازيين يتآزران للعمل بمهنية وكفاءة، وعلى كيفية تحقيق هيئات تنظيم السوق نتائج إيجابية في تكثيف الإنفاذ الإداري وإطلاق عمليات إتلاف موحدة وعقد منتديات دولية وتعزيز الدعاية والتوجيه. وفي المستقبل، ستواصل إدارات تنظيم السوق تعزيز الإنفاذ، وتحسين الآليات باستمرار للارتقاء بفعالية إنفاذ القانون، والسعي لمواجهة التحديات في الإنفاذ، وبناء إطار حوكمة تعاوني فعال، لحماية حقوق الملكية الفكرية لجميع أنواع كيانات الأعمال على قدم المساواة ووفقاً للقانون.

أولاً. المقدمة

1 . تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لحماية الملكية الفكرية. وأكد الرئيس شي جين بينغ مراراً وتكراراً أن الابتكار هو القوة الدافعة الرئيسية وراء التنمية وأن حماية حقوق الملكية الفكرية تحمي الابتكار بل وتعززه أيضا. ويؤكد قرار الجلسة العامة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورتها العشرين، التي عُقدت في عام 2024، على أننا "سنحسن نظام حقوق الملكية لضمان حماية عادلة قائمة على القانون لحقوق الملكية للكيانات الاقتصادية بموجب جميع أشكال الملكية على أساس طويل الأجل، وسوف ننشئ نظاماً فعالاً للإدارة الشاملة لحقوق الملكية الفكرية". وفيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، تركز الصين على تعزيز التخطيط رفيع المستوى، والاعتماد على الخبرات الدولية، وتعزيز الآليات المؤسسية لتطوير نظام يتماشى مع القواعد الدولية ويتكيف مع الإطار المحلي للصين بالتدريج.

ثانياً. إنشاء الصين نظاماً مميزاً لحماية الملكية الفكرية

2 . تنفذ الصين آلية عمل من شقين لإنفاذ الملكية الفكرية، تشمل الآليات الإدارية والجنائية. ويوجد تقسيم واضح للوظائف والمسؤوليات فيما بين إدارات الإنفاذ الإداري وإدارات العدالة الجنائية فضلاً عن الاتصال والتنسيق الفعال مع بعضها. هذه سمة رئيسية للنهج الذي تتبعه الصين ضد التعدي على الملكية الفكرية والتقليد. وفي الصين، تخضع حالات التعدي على الملكية الفكرية التي لا تشكل جريمة إلى التحقيق وتُعالج وفقاً لأحكام قانون العلامات التجارية من خلال إدارات الإنفاذ الإداري المعنية. أما الانتهاكات المشتبه في كونها جرائم متعلقة بالملكية الفكرية فتخضع للتحقيق والتعامل معها من خلال أجهزة الأمن العام، وفقاً لأحكام القانون الجنائي الصيني. وتُحال القضايا التي تتضمن أدلة قاطعة ووقائع واضحة إلى النيابة الشعبية العليا لمحاكمتها وتفصل المحكمة فيها.

3 . ويشمل إنفاذ الملكية الفكرية في الصين إدارات حكومية متعددة تعمل بشكل تعاوني. ولتعزيز مكافحة التعدي والتقليد، أنشأت الصين في عام 2011 مجموعة تنسيق وطنية معنية بمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والتقليد. وأُنشئت هيئات مقابلة لها في جميع المقاطعات (مناطق الحكم الذاتي والبلديات)، فتشكلت آلية عمل وطنية من التعاون الأفقي والربط الرأسي. وفي عام 2023، دُمجت وظائف مجموعة التنسيق المذكورة أعلاه في المجموعة الوطنية الرائدة لتنسيق الجهود لبناء الصين لتصبح دولة قوية في مجال البناء الجيد، مما أدى إلى توسيع نطاق التنسيق ومستوياته. وبالإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية عام 2023، أُنشئ نظام المؤتمرات المشترك بين الوزارات الذي يهدف إلى تنسيق الجهود الرامية لبناء معقل قوي للملكية الفكرية وتنفيذ استراتيجياتها.

4 . وفي إطار تطوير نظام إنفاذ مهني وفعال، أجرت الحكومة الصينية في عام 2018 إصلاحات مؤسسية وأنشأت الإدارة الحكومية لتنظيم السوق (*SAMR*)، المسؤولة عن الإنفاذ الشامل للوائح السوق، بما في ذلك الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية مثل العلامات التجارية والبراءات والبيانات الجغرافية. وتعمل الإدارة *SAMR* وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (*CNIPA*) جنباً إلى جنب مع تقسيم المسؤوليات في مجال حماية الملكية الفكرية وإنفاذها. وتتولى إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية مسؤولية تقديم التوجيه المهني بشأن إنفاذ العلامات التجارية وبراءات الاختراع، في حين تضطلع الإدارة الحكومية لتنظيم السوق بتنظيم وتطبيق إنفاذ العلامات التجارية وبراءات الاختراع والبيانات الجغرافية وما إلى ذلك، مما يضمن التآزر بين المهنية والكفاءة.

ثالثاً. حققت الإدارات المعنية بتنظيم السوق نتائج ملحوظة في حماية الملكية الفكرية

5 . عزز الإنفاذ الإداري لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمؤسسات. ولقد اضطلعنا بتطبيق عملية "القبضة الحديدية" لعدة سنوات، مع إنفاذ الملكية الفكرية كجزء أساسي منها. وفي أبريل 2024، أطلقنا عملية إنفاذ خاصة لمدة عامين بعنوان "حماية حقوق

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

الملكية الفكرية" في جميع أنحاء البلاد للقضاء على التعدي والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية للشركات المحلية والأجنبية المستثمرة على قدم المساواة وفقاً للقانون. ويولي هذا الإجراء الخاص الاعتبار الكامل لمزايا إنفاذ القانون الشامل الذي يحققه الإشراف على السوق، ويسلط الضوء على موضوعي "حماية العلامات التجارية" و "حماية المؤشرات الجغرافية لتعزيز إحياء المناطق الريفية"، ويركز على ست مهام رئيسية. وينصب تركيز هذه المهام على توسيع نطاق الاستهلاك المحلي، والانفتاح على العالم الخارجي على مستوى رفيع؛ وتعزيز تنمية الاقتصاد الخاص ونموه؛ وإحياء المناطق الريفية؛ والنهوض بتحويل حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها؛ وبناء نظام صناعي حديث مع تعزيز إنفاذ قوانين الملكية الفكرية في الصناعات الناشئة. ولتعزيز تنفيذ جميع المهام بفعالية، تركز التدابير على تعزيز إنفاذ القانون على جميع مستويات سلسلة الإنفاذ، وتعزيز التعاون مع أصحاب الحقوق، ومواصلة في دمج التنمية والبناء، والارتقاء بالتوعية والتوجيه من خلال عقد مؤتمرات صحفية، والكشف عن القضايا المتشابهة للجمهور، والتفسير المتعمق للسياسات وغيرها من الالتزامات، لردع التعدي والتقليد.

6 . وسعياً لردع التعدي ومنع إعادة تداول السلع المقلدة والرديئة، أجرت الإدارة الحكومية *SAMR* عمليات إتلاف مشتركة للمنتجات المتعدية والسلع المقلدة والرديئة في جميع أنحاء البلاد لعدة سنوات. وفي عملية الإتلاف المشتركة لعام 2024، أُتلف أكثر من 200 نوع من المنتجات المتعدية والسلع المقلدة والرديئة، بدءاً من الملابس والأحذية والأغذية والمخدرات ومستحضرات التجميل والتبغ والكحول وصولاً إلى المنشورات المقرصنة، التي بلغ حجمها 3300 طن بينما وصلت قيمتها 330 مليون يوان، ويُعتقد أن تلك العملية قد كان لها تأثير رادع بالغ.

7 . وعقدت سلسلة من المنتديات الدولية لتعزيز الحوكمة عالمياً. فقد عُقد المنتدى الدولي للتعاون في مجال مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد خلال معرض الصين الدولي للاستيراد (*CIIE*) لمدة سبع سنوات متتالية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت الإدارة الحكومية لتنظيم السوق منتدى تنمية التعاون بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) حول مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد في معرض الصين والآسيان، وقمة مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد في معرض الصين الدولي لتجارة الخدمات 2023 (*CIFTIS*). وجمعت هذه المنتديات ممثلين عن المنظمات الدولية والسفارات (القنصليات) في الصين والهيئات القضائية والإنفاذ والاتحادات الصناعية والخبراء والباحثين والشركات الصينية والأجنبية لتبادل الخبرات والممارسات في مجال مكافحة التعدي والتقليد وتعزيز الحوكمة العالمية لحماية الملكية الفكرية.

8 . وتعززت جهود التوعية والتثقيف لإذكاء الوعي العام بحماية الملكية الفكرية. ففي اليوم العالمي للملكية الفكرية (26 أبريل) من كل عام، ينشر الإدارة الحكومية لتنظيم السوق التقارير السنوية عن جهود الصين لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد. وبالإضافة إلى ذلك، تُعقد مؤتمرات صحفية سنوية في المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني لتسليط الضوء بشكل منهجي على الجهود والإنجازات المبذولة في مجال مكافحة التعدي والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية في العام الماضي، وللتعريف بسياسات الملكية الفكرية والتطورات الجديدة. وتجذب هذه الفعاليات الانتباه والتغطية من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية على حد سواء، مما يزيد من وعي الجمهور بحماية الملكية الفكرية.

رابعاً. إدارات تنظيم السوق تكثف إنفاذ الملكية الفكرية

9 . في السنوات الأخيرة، أصبحت قضايا التعدي والتقليد أكثر استتاراً وتعقيداً. ولجأ بعض المزورين إلى وسائل مثل التصنيع حسب الطلب وفصل السلع والملصقات لتقسيم أفعال التعدي التي يضلعون فيها إلى أجزاء منفصلة لتجنب اكتشافها. وتتضمن بعض حالات التعدي عبر الإنترنت سلسلة أطول من التعديات وتتسع رقعتها الجغرافية وعدد الضالعين فيها. وتنفذ الأفعال المتعدية وتُخفى السلع وتُحول بمعدل أسرع من التعديات التقليدية. وفي مواجهة الأوضاع والتحديات الجديدة، ستواصل إدارات تنظيم السوق الاستفادة الكاملة من المزايا المتاحة لها للقيام بالإنفاذ الشامل وتعزيز إنفاذ الملكية الفكرية وتحسين الحماية الإدارية لحقوق الملكية الفكرية، مما يسهم في إتاحة بيئة مواتية للابتكار والأعمال.

10 . وقد تحسنت آلية العمل ذات الصلة باستمرار بمرور الوقت. واتخذت تدابير إنفاذ مبتكرة تعزز تكامل الإنفاذ سواء عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت، وتوطد التعاون عبر الأقاليم، والتنسيق بين الإدارات، والربط الرأسي، من أجل التحول من الإنفاذ الإقليمي المنفرد إلى الإنفاذ الكامل عبر الأقاليم على مستوى سلسلة الإنفاذ بأسرها، وإنشاء آلية لتتبع ومكافحة أعمال التعدي والتقليد معاً.

11 . وبُذلت جهود لمواجهة التحديات المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية. وشملت هذه المبادرات استخدام التكنولوجيا مثل أدوات تحليل البيانات الضخمة من خلال البحث عن القرائن وكشفها وتحديدها، والتي استخدمت أيضا في التحقيق في القضايا ومعالجتها لتعزيز القدرة على مكافحة التعدي والتقليد. وفي الوقت نفسه، اقترنت جهود الإنفاذ بإنشاء آلية طويلة الأجل تركز على التثقيف وتصحيح الأوضاع، لمساعدة المؤسسات على تعزيز الامتثال والإدارة، وضمان أن يكون نظام الإنفاذ قوياً وموحداً وعادلاً وقائماً على القواعد.

12 . أعددنا بشكل استباقي إطار عمل تعاوني للحوكمة. وشجعنا أصحاب الحقوق على إبلاغ إدارات الإنفاذ على الفور بحالات التعدي والتقليد حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها الكامل في التحقيق في التعديات وتحديد المنتجات وتتبع المعلومات. وبُذلت جهود أيضاً

لتعزيز الانضباط الذاتي داخل الاتحادات الصناعية وتشجيع الجمهور على الإبلاغ بفاعلية عن الانتهاكات ذات الصلة وإنشاء آلية عمل لدعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بمشاركة الاتحادات الصناعية والشركات ووسائل الإعلام والجمهور.

خامساً. الخلاصة

13 . من الآن فصاعداً، سوف تواصل الإدارة الحكومية لتنظيم السوق *SAMR* جهودها لتعزيز الإنفاذ. وأُطلقت عملية الإنفاذ الخاصة تحت اسم "حماية حقوق الملكية الفكرية" لحماية حقوق الملكية الفكرية واتخاذ إجراءات صارمة ضد التعدي والتقليد، مع التركيز على المنتجات والمجالات الرئيسية ذات الصلة الوثيقة بحياة الناس. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز إنفاذ الملكية الفكرية على الإنترنت من خلال إجراء تحقيق صارم في أفعال التعدي والتقليد في المبيعات عبر الإنترنت ومبيعات البث المباشر لضمان سلامة التسوق عبر الإنترنت.

[نهاية المساهمة]

الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19: زيادة التقليد والقرصنة وتأثير الضغط الاقتصادي على مواقف المستهلكين تجاه المنتجات المقلدة

*مساهمة من إعداد السيد روجر أ. هيلدبرانت، رئيس قسم "النهوض بالانتفاع بالملكية الفكرية"، المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية، برلين، ألمانيا**

ملخص

تهدف هذه المساهمة إلى توفير معلومات مفيدة لدعم تحليل تطور التعديات على حقوق الملكية الفكرية في أعقاب أزمة جائحة كورونا (*COVID-19*)، بناء على الاعتقالات على الحدود الألمانية التي أبلغت عنها سلطات الجمارك الألمانية. وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن الجمارك الألمانية إلى أن عدد الاعتقالات، الذي ارتفع بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، قد انخفض مرة أخرى منذ أزمة *COVID-19*. ويمكن تدعيم النظرية القائلة بأن مشكلة تقليد المنتجات قد تراجعت مجدداً في الفترة التي أعقبت *COVID-19*، على العكس من اتجاهات السنوات الأخيرة، بناء على دراسة أجراها اتحاد شركات الهندسة الميكانيكية والخدمات الهندسية الألماني.

أولاً. معلومات أساسية

1 . يعد التزوير والقرصنة حجر عثرة أمام المنافسة العادلة والوظائف الجديدة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على بلد مثل ألمانيا حيث يتم تصنيع منتجات عالية الجودة. لكن الشركات الألمانية ليست وحدها هي التي تواجه مشكلة نسخ منتجاتها عالية الجودة ثم بيعها في السوق الأوروبية بتكاليف تصنيع زهيدة وجودة أدنى في أغلب الأحوال، بالاستفادة من اليد العاملة الرخيصة. وتُنتج أغلب المنتجات المتعدية التي تدخل الاتحاد الأوروبي في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. ومن تلك الأسواق، تُبذل محاولات لتوريد المنتجات المقلدة إلى السوق الأوروبية عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإن سلطات الجمارك تؤدي دوراً هاماً بشكل خاص في اعتراض تدفق تلك السلع إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال آليات الرقابة الخاصة بها.

2 . وسعياً لمنع استيراد المنتجات المقلدة إلى السوق المحلي للاتحاد الأوروبي، من المهم أن يعمل أصحاب الحقوق المعنيون وسلطات الجمارك معاً بشكل وثيق وبروح من الثقة. وفي حين أن النجاحات التي حققتها سلطات الجمارك في الإمساك بالسلع المقلدة تدل على التزامها، فإنها تؤكد أيضا أن المنتجات المقلدة تُنتج دون انقطاع، وعليه يتعين مواصلة جميع الجهود الرامية إلى الحماية من هذا الشكل من الجرائم الاقتصادية على مستوى عالٍ. وأساس الإجراءات التي تتخذها سلطة الجمارك ضد المنتجات المتعدية هو حقوق الملكية الفكرية القائمة للأشخاص أو المنظمات التي يحق لها إيداع طلبات الملكية الفكرية.13 ويجوز لسلطة الجمارك، بناء على طلب هؤلاء الأشخاص، أن توقف السلع التي يحتمل أن تكون متعدية أو المتعدية بالفعل. وتتخذ سلطة الجمارك إجراءاتها في إطار تدقيق الجمارك وفقا للوائح الاتحاد الأوروبي14 أو التشريعات الوطنية الألمانية.15 ويعتمد الأمر على حالة السلع والإجراءات الجمركية الممكنة.

3 . والقاعدة العامة هي عدم جواز اتخاذ السلطات الجمركية إجراءات ضد السلع المقلدة ما لم يكن الشخص المصرح له بإيداعي الطلب قد قدم إلى إدارة الجمارك طلباً باتخاذ إجراء. ويتم التمييز بين الطلبات المقدمة وفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي والطلبات المقدمة بموجب للتشريعات الألمانية. وتكاد الإجراءات لا تختلف، لكن نطاق الطلب يختلف اختلافاً كبيراً. فإن الطلب الوطني عبارة عن طلب باتخاذ إجراء *AFA* من قبل سلطات الجمارك وفقا للأحكام القانونية الوطنية.[16] ويمكن استخدام الطلب الوطني كذلك لتأكيد حقوق الملكية للبراءات الوطنية وشهادات الحماية التكميلية والعلامات التجارية الوطنية والتصاميم الوطنية والأصناف النباتية والطبوغرافيا وحق المؤلف والأسماء التجارية. ويمكن استخدام طلب المودع لدى الاتحاد الأوروبي للتأكيد على حقوق الملكية الفكرية المعينة التي

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

13 مالك علامة جماعية الذي لا يمكن أن يكون إلا جمعية (أو مجموعة) ذات أهلية قانونية، بما في ذلك اتحادات الجمعيات والمنظمات الجامعة ذات الأهلية القانونية التي يتألف أعضاؤها من جمعيات، أو كياناً قانونياً بموجب القانون العام. انظر المادة 98 من قانون حماية العلامات التجارية والعلامات المميزة الأخرى (قانون العلامات التجارية – MarkenG).

14 لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 12 يونيو 2013 بشأن الإنفاذ الجمركي لحقوق الملكية الفكرية وإلغاء لائحة المجلس الأوروبي رقم 2003/1383، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L181/15 (OJEU) (https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2013/608/oj/eng)؛ اللائحة التنفيذية للمفوضية (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/1352 بتاريخ 4 ديسمبر 2013 التي تحدد النماذج المنصوص عليها في اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608، OJEU، L341/10 (آخر تحديث للنسخة الموحدة في 10 أكتوبر 2024: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A02013R1352-20241003).

15 142a PatG (www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/21386), §§ 146 ff. MarkenG (www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/22454), § 111b UrhG (www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/21825), §§ 55 ff. DesignG, (www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/21828), § 25a GebrMG (www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/21830).

16 انظر الحاشية 3.

تستند إلى قوانين الاتحاد الأوروبي وبالتالي تُرتب آثارها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، مثل العلامات التجارية للاتحاد الأوروبي والتصاميم الأوروبية والبراءات الموحدة وشهادات الحماية التكميلية والتنوع النباتي المجتمعي والبيانات الجغرافية.[17]

4 . وإذا أمرت سلطة الجمارك بوقف الإفراج عن السلع بموجب الإجراء الجمركي الوطني، وجب عليها أن تبلغ على الفور الشخص المصرح له بالتصرف في السلع (المستورد/المصدر، أي المعلن أو الحائز للبضائع) ومودع طلب الحجز على السلع. ومن ثم ينشأ احتمالان:

(أ) يجوز للشخص المصرح له بالتصرف في السلع أن يبدي اعتراضا على الحجز خلال أسبوعين من تاريخ الإخطار بالحجز.[18] ورداً على الاعتراض، يجب على مودع الطلب أن يقدم إلى مصلحة الجمارك قراراً قضائياً واجب التنفيذ يأمر بتوقيع الحجز على المنتجات المضبوطة أو فرض تقييد على التصرف فيها عملاً بالمادتين 916 و935 وما يليها من قانون الإجراءات المدنية الألماني (*ZPO*).[19]

(ب) إذا لم يبد الشخص المصرح له بالتصرف في السلع اعتراضاً أو حصل مودع الطلب على قرار قضائي رداً على الاعتراض، تصادر مصلحة الجمارك السلع لإتلافها.

5 . وإذا أمرت سلطة الجمارك بتعليق الإفراج عن السلع بناء على طلب مودع من الاتحاد الأوروبي، فعليها إبلاغ المُعلن عن السلع أو حائزها في غضون يوم عمل واحد، وإبلاغ مودع الطلب "في نفس اليوم الذي تم فيه إخطار المُعلن أو حائز البضاعة أو بعده فوراً".[20] وينشأ احتمالان في هذه الحالة كذلك:

(أ) إذا أكد مودع الطلب كتابة أن السلع المعنية تتعدى على حقوق الملكية الفكرية الخاصة به، تُتلف البضاعة، شريطة أن يؤكد المعلن عن السلع أو حائزها كتابة، في غضون 10 أيام عمل من تاريخ الإخطار بتعليق الإفراج، موافقته على الإتلاف، مع إضافة ملحوظة إلى أن صمت المعلن عن البضاعة أو حائزها يجوز اعتباره موافقة ضمنية على إتلافها.[21] ويعرف هذا باسم "الإجراء المبسط".

(ب) إذا اعترض المعلن عن السلع أو حائزها على الإتلاف، يطبق الإجراء الذي يتوافق مع المادة *51* من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس): حيث تفرج الجمارك عن السلع ما لم يتم إبلاغها برفع دعوى تؤدي إلى صدور حكم موضوعي، في غضون عشرة أيام عمل، بعد الإخطار بتعليق الإفراج.[22] [23]

6 . تودع الطلبات عبر نظام على الإنترنت يسمى أداة "*ZGR-online*". ولا توجد رسوم على إيداع الطلب أو معالجته.

7 . يمكن تقديم طلب وطني إلى مكتب الجمارك المختص في أي دولة من الدول الأعضاء.[24] ولا يتخذ الإجراء إلا في الدولة العضو التي أودع الطلب الوطني فيها. ويتمتع أصحاب الحقوق ذات الأثر القانوني على نطاق الاتحاد الأوروبي (مثل أصحاب علامة تجارية مسجلة لدى للاتحاد الأوروبي، أو تصميم مسجل لدى الاتحاد الأوروبي (تصميم مسجل لدى الجماعة الأوروبية سابقاً)،[25] أو مؤشر جغرافي) بخيار إيداع طلب اتخاذ إجراء من قبل الإدارة الجمركية في الدولة الأخرى العضو في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إيداع طلب اتخاذ إجراء في إحدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. ويقدم طلب الاتحاد الأوروبي أيضا إلى مكتب الجمارك المختص في إحدى الدول الأعضاء.[26]

8 . ووفقا للأحكام الوطنية، يحظر على مكتب الجمارك أن يأمر بالمصادرة ما لم يكن التعدي بديهياً. وتعني "البداهة" وجود احتمال كبير بأن يتم الاعتراف بالتعدي أثناء التخليص الجمركي. ومع ذلك، فإن الشك كافٍ لاتخاذ إجراء وفقا للائحة (الاتحاد الأوروبي)

---

[17] المادة 4 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

[18] على سبيل المثال المادة 147 (1) من قانون العلامات التجارية الألماني MarkenG والمادة 142(أ) (3) من قانون البراءات الألماني PatG.

[19] www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/21688

[20] المادة 18 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

[21] المادة 23 (1) (ج) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

[22] الفقرة الأخيرة من المادة 23 (1)، من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

[23] يتم تخفيض فترة العشرة أيام عمل المذكورة في المادة 23 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/608 إلى ثلاثة أيام عمل في حالة السلع القابلة للتلف.

[24] الفقرة 1 من المادة 5 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/608.

[25] تستخدم اللائحة الجديدة الخاصة بتصاميم الاتحاد الأوروبي التي سوف تُطبق اعتباراً من 1 مايو 2025 مصطلح "تصميم الاتحاد الأوروبي" ليحل محل مصطلح "تصميم الجماعة الأوروبية" وفقاً للمادة 1 (2) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2822/2024 (https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=OJ:L_202402822).

[26] الفقرتان 1 و4 المادة 5 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

رقم 2013/608. ولذا، ينبغي تقديم معلومات لتحديد هوية المنتج الأصلي وقت إيداع الطلب لتمكين الجمارك من تحديد مدى بداهة الانتهاك.

9 . ويصبح هذا الترخيص ساري المفعول عندئذ في الدولة العضو التي يودع بها الطلب وفي دولة عضو أخرى أو أكثر يطلب إليها اتخاذ إجراء جمركي. ويرسل الترخيص إليها على الفور عن طريق نظام المعلومات لمكافحة القرصنة والتقليد*(COPIS)* ، وهو نظام قاعدة البيانات الأوروبية. وعند إيداع الطلب، يجب على صاحب الحقوق أن يوافق على إمكانية نقل جميع المعلومات الواردة في طلبه إلى السلطات الجمركية في الدول الأعضاء عن طريق نظام*COPIS* . ولا يجوز إيداع أكثر من طلب وطني واحد وإيداع طلب واحد إلى الاتحاد الأوروبي لكل دولة عضو عن حق الملكية الفكرية الواحد. ومع ذلك، إذا قُدم طلب للاتحاد الأوروبي من قبل حاملي ترخيص حصري ساري المفعول في جميع أراضي دولتين من الدول الأعضاء أو أكثر، يصبح من الممكن تقديم أكثر من طلب واحد إلى الاتحاد الأوروبي. ويوافق صاحب الحقوق عند تقديمه طلب اتخاذ إجراء *AFA* على الامتثال لأحكام اللائحة،[27] بما في ذلك تحمل التكاليف التي تتكبدها سلطات الجمارك أو الأطراف الأخرى التي تعمل نيابة عنها (مثل تكاليف إتلاف السلع المحتجزة).

10 . وإذا كانت المنتجات المقلدة مستوردة أساسا في شحنات صغيرة في طرود بريدية أو عبر خدمة البريد السريع، فيمكن تطبيق إجراء يسمى إجراء الشحنة الصغيرة. ونظراً للزيادة الهائلة في عدد الشحنات الصغيرة المضبوطة نتيجة التجارة الإلكترونية، يهدف هذا الإجراء إلى توفير التكاليف والمعالجة الاقتصادية لتسهيل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر شحنة صغيرة كل شحنة مكونة من ثلاث وحدات كحد أقصى أو تلك التي يقل وزنها الإجمالي عن كيلوغرامين ولا تحتوي على أي بضائع قابلة للتلف. ويمكن لسلطة الجمارك تنفيذ هذا الإجراء دون أي تدخل من صاحب الحقوق حتى إتلاف السلع المحتجزة. ولا يمكن أيضا النظر في إجراء الشحنة الصغيرة إلا في حالات التعدي على العلامات التجارية أو حق المؤلف أو التصاميم، أو إذا كان هناك مؤشر جغرافي.[28] وإذا اشتبهت السلطة الجمركية أن السلع تتعدى على حقوق الملكية الفكرية، فعليها إخطار المصرح له أو حائز البضاعة بنيتها إتلاف السلع وإعطائه الفرصة للتعبير عن وجهة نظره في غضون 10 أيام عمل من تاريخ الإخطار. وإذا لم يعبر المصرح له أو حائز البضاعة عن وجهة نظره سيعتبر ذلك موافقة ويتم إتلاف السلع تحت الرقابة الجمركية. وإذا لم يكن هناك اتفاق صريح أو ضمني من جانب المعلن أو حائز البضاعة، فيجب على صاحب الحقوق أن يرفع دعوى قضائية مدنية لتحديد مدى التعدي على حقوق ملكيته الفكرية. ويتحمل صاحب الحقوق التكاليف المتكبدة لإتلاف السلع في إجراء الشحنة الصغيرة.

11 . ووفقا للائحة الاتحاد الأوروبي،[29] يجوز للسلطة الجمركية أيضاً أن تتخذ إجراء بحكم منصبها قبل الموافقة على الطلب المودع (أي اتخاذ إجراء دون أن يقدم صاحب الحقوق طلباً سابقاً) إذا كان هناك اشتباه معقول في التعدي على أحد حقوق الملكية الفكرية أثناء الإشراف الجمركي أو الفحص الجمركي وكانت السلع غير قابلة للتلف. ويجوز للسلطة الجمركية أن تعلق الإفراج عن السلع مبدئياً لمدة يوم عمل واحد من أجل تحديد "أي شخص أو كيان يحتمل أن يحق له إيداع طلب باتخاذ إجراء"، وفي هذه الحالة يُخطر بأنه يحق له تقديم طلب فيما يتعلق بالاشتباه في التعدي حقوق الملكية ويخطر باستمرار تعليق الإفراج عن السلع أو احتجازها. كما تُبلغ الإدارة الجمركية المصرح له أو الحائز بالسلع المعنية. وإذا تعذر تحديد هوية الشخص أو الكيان الذي يحتمل أن يحق له إيداع طلب، يُفرج عن البضاعة. وفي غضون أربعة أيام عمل من تاريخ الإخطار بتعليق الإفراج عن السلع أو احتجازها، يلزم تقديم طلب لرفع دعوى إلى المكتب المركزي للملكية الصناعية *(ZGR)*. ويمنح حق هذا الطلب أساساً للبضائع المحددة المحتجزة حصرياً ويمكن تمديده لفترة أطول إذا كانت جميع المعلومات متوفرة وفقا للمادة 6 (3) من اللائحة التنظيمية (*EC*) رقم 2013/608.[30]

ثانياً. التفاصيل

12 . يكشف تقرير 2023 بشأن الإحصاءات المتعلقة بحماية الملكية الصناعية الذي قدمته السلطة الجمركية في ألمانيا[31] أنه لم يتم رصد زيادة كبيرة في السلع المحتجزة في الفترة 2021-2023 في ألمانيا. بل على العكس من ذلك، تشير البيانات الواردة من الجمارك إلى أن عدد المضبوطات قد انخفض في السنوات الثلاث الماضية (2021-2023)، سواء من حيث كمية أو قيمة السلع المضبوطة. وتتعلق خمسة وتسعون في المائة (95%) من المضبوطات بالعلامات التجارية والتصاميم، وتمثل المضبوطات التي تنطوي على انتهاك حق المؤلف أقل من اثنين في المائة.

---

[27] المادة 6 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.
[28] المادة 26 (1) (أ) وقراءتها بصحبة المادة 1 (5) و (6) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.
[29] المادة 18 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.
[30] المادة 5 (3) (أ) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.
[31] المديرية العامة الألمانية للجمارك: حقوق الملكية الصناعية - إحصائيات عام 2023.

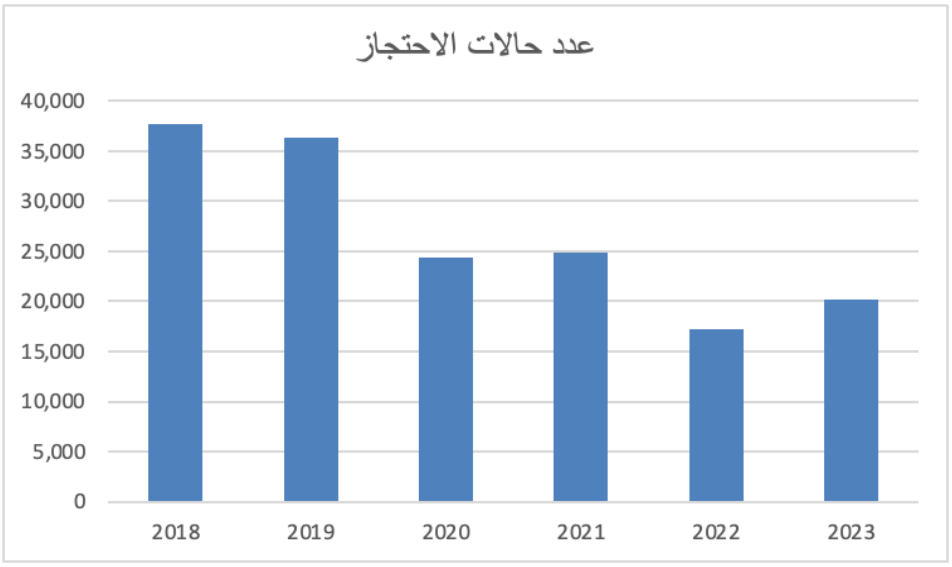

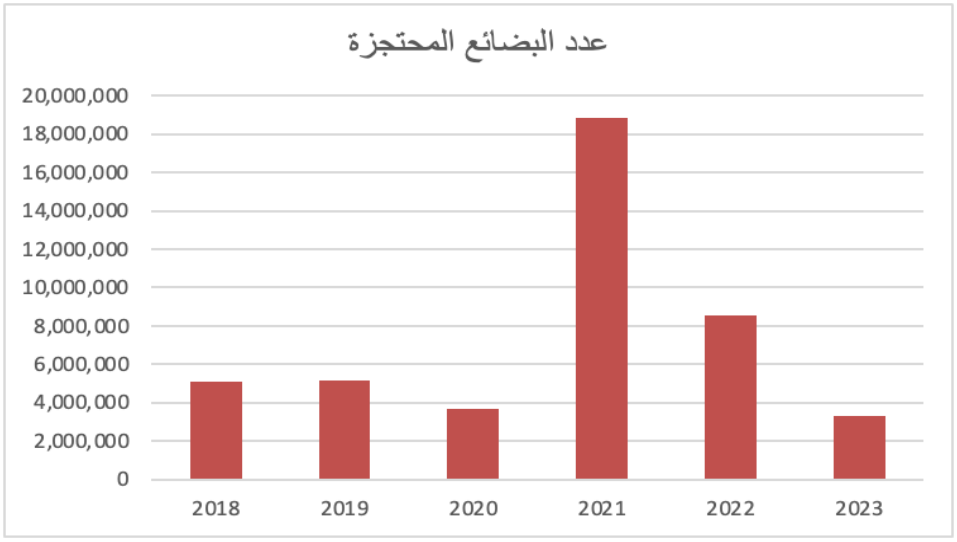

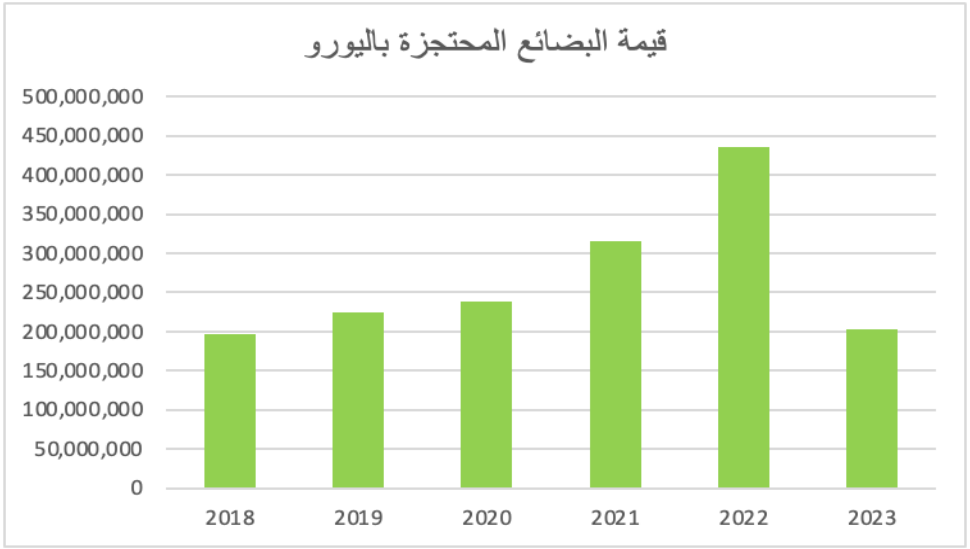

المصدر: إحصاءات الجمارك الألمانية للعام 2020 وللعام 2023

13 . ومن الاستثناءات الهامة الاستثناء على السلع التي تُنسب بشكل غير مشروع إلى منشأ جغرافي محمي إما بموجب قانون العلامات التجارية الألماني[32] أو وفقاً للأحكام القانونية للاتحاد الأوروبي. وقد تضاعفت هذه المضبوطات تقريبا في السنوات الثلاث الماضية.

14 . ويتبين من تصنيف السلع حسب فئتها أن المستحضرات الصيدلانية والأقراص المدمجة وأشرطة الكاسيت[33] والألعاب تمثل عدد أقل من المضبوطات، بينما زادت المضبوطات من منتجات التبغ. ويتضح بشكل جلي من تصنيف السلع حسب وسيلة النقل وفقاً لعدد عمليات اعتراضها أن الحركة البريدية والجوية لا تزال أكثر وسائل نقل السلع المقلدة انتشاراً.

15 . وبناء على هذه الخلفية، يستحوذ إتلاف السلع وفقا لإجراء الشحنات الصغيرة[34] أيضاً على نصيب متزايد من الإجراءات التي تتجاوز في الوقت نفسه عدد عمليات إتلاف السلع (اعتباراً من عام 2023) وفقاً للإجراء الموحد.[35]

16 . وصُنفت تسع وعشرون فاصل ثمانية وخمسين في المائة (29.58) من محتجزات الشحنات الصغيرة في فئة "الإكسسوارات الشخصية" (مثل الساعات وحقائب اليد والنظارات الشمسية) تليها مباشرة "منتجات العناية الشخصية" بنسبة 29.45 في المائة ثم "الملابس والإكسسوارات" بنسبة 28.33 في المائة. وقد وردت معظم الشحنات من الصين (بنسبة 93.66 في المائة).

17 . ويدعم التصور القائل بتراجع قرصنة المنتجات والعلامات التجارية في فترة ما بعد *COVID-19* دراسة أجراها اتحاد منتجي الآلات والمعدات الألماني (*VDMA*)[36] عام 2024، وقد توصلت إلى استنتاجات مماثلة. وبينما مثلت قرصنة المنتجات تهديداً مستمراً وهائلاً للقوة الابتكارية والقدرة التنافسية لصناعتها في الدراسات السابقة، تظهر هذه الدراسة انخفاضها انخفاضاً كبيراً بنسبة 26 في المائة لتصل إلى أدنى مستوى تاريخي لها بلغ 46 في المائة للمرة الأولى. ومقارنة بدراسة عام 2022، يبدو أن عدد حالات قرصنة المنتجات انخفض بشكل كبير (حيث كان حوالي 72 في المائة في عام 2022) ووصل الآن إلى أدنى مستوى له منذ بدء الدراسة في عام 2003. وتشير دراسة اتحاد منتجي الآلات والمعدات الألماني المذكورة أعلاه إلى أن الانخفاض الحاد يمكن أن يعزى إلى التدابير الفعالة لمكافحة التقليد من جانب الشركات المعنية، من بين عوامل أخرى. وقد ذكرت 82 في المائة من الشركات التي شملها الاستطلاع الصين باعتبارها المصدر الرئيسي للمنتجات المقلدة.

18 . وتتوافق هذه النتائج أيضاً مع نتائج مسح مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية لعام 2024 حول احتجاز السلع على حدود الاتحاد الأوروبي، إذ يوضح انخفاض العدد الإجمالي للمواد المحتجزة من أكثر من 24 مليوناً في عام 2022 إلى 17.5 مليون في عام 2023 وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 27 في المائة ووصل إلى أدنى مستوياته في العقد الماضي.[37]

ثالثاً. الخلاصة

19 . انخفض عدد المضبوطات في السنوات الثلاث الماضية (2021 - 2023)، سواء من حيث كمية السلع المحتجزة وقيمتها. وبقدر ما قد يبدو من انخفاض في عدد حالات الاحتجاز وعدد الشركات المتضررة مشجعاً للوهلة الأولى، تُظهر نتائج دراسة اتحاد منتجي الآلات والمعدات الألماني *VDMA*، مع ذلك، أن شركة من بين كل شركتين شملها الاستطلاع لا تزال متأثرة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية. والصين هي المنشأ الأساسي لعدد كبير من السلع المتعدية. وتعد الحركة البريدية والنقل الجوي أكثر وسائل النقل شيوعاً لنقل لسلع المقلدة. وفيما يتعلق بالتعدي على حق المؤلف، هناك حاجة إلى مزيد من البحث ليمكن تقييم التحديات المحددة، لا سيما في العالم الرقمي.

[نهاية المساهمة]

---

[32] تنص المادة 151 من قانون العلامات التجارية الألماني MarkenG على أن السلع التي تُنسب بشكل غير قانوني إلى منشأ جغرافي محمي وفقا لهذا القانون أو وفقا للأحكام القانونية للاتحاد الأوروبي، تخضع للحجز عند استيرادها أو تصديرها أو عبورها، بغرض نزع العلامات غير القانونية منها ما دام التعدي على الحقوق واضحاً، ما لم تُطبق لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/608. ويسري ذلك على المعاملات مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي ومع الأطراف المتعاقدة في الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية بقدر ما تنفذه السلطات الجمركية من الرقابة.

[33] https://www.zoll.de/SharedDocs/Downloads/DE/Publikation/Broschuere_Bestandteile/Die-Zollverwaltung/statistik_gew_rechtsschutz_2023_05.pdf?__blob=publicationFile&v=2

[34] المادة 26 اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

[35] المادة 23 اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/608.

[36] دراسة الأمن الصناعي وقرصنة المنتجات للعام2024 متوفرة على الرابط التالي: vdma.org/home

[37] المصدر: مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية 2024 - إنفاذ الاتحاد الأوروبي لحقوق الملكية الفكرية: النتائج على حدود الاتحاد الأوروبي وفي السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي 2023.

التحالفات والتعاون في مجال مكافحة القرصنة بين القطاعين العام والخاص: تطوراتها وآفاقها – تجربة بيرو

*مساهمة من إعداد السيد فاوستو فينريش إنريكيز، مدير حق المؤلف، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، بيرو**

ملخص

تصف هذه المساهمة التطورات التي شهدتها حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة من التعدي عليها على الإنترنت في بيرو، وتحلل الوضع الراهن وتحديداً دور التحالفات والتعاون بين القطاعين العام والخاص وتأثيرها. ويعرض التقرير الجهود التي تبذلها مديرية حق المؤلف التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، التي تتعاون مع القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني والصعيد الدولي في شتى المجالات، ولا سيما في السياق الرقمي الذي يزداد تشابكاً في عالمنا اليوم، حيث تتجاوز التعديات على حقوق الملكية الفكرية عادة الحدود المادية.

أولاً. معلومات أساسية

1 . تشمل السلطة الإدارية لمديرية حق المؤلف التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. ومنذ عدة سنوات، أدرك المعهد أهمية التأهب لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية، لا سيما مكافحة القرصنة. ومشكلة القرصنة معقدة بشكل خاص بسبب صعوبة تنظيم بيئة جديدة تهيئ، بطبيعتها، ظروفاً تميل إلى تيسير درجة من إغفال الهوية يمكن أن تضر بالاستثمار والتوظيف وإيرادات الدولة. والقرصنة أيضاً مصدر مؤكد لتمويل الجريمة المنظمة، التي لا يمكن معالجتها إلا باستخدام نهج منهجي ومتكامل.

2 . وغذى الوباء مؤخراً نمواً هائلاً في استهلاك المحتوى القانوني على المنصات عبر الإنترنت، ولكن هذا النمور امتد أيضاً للأسف إلى استهلاك المحتوى المقرصن، مما أدى أيضا إلى ازدحام شديد في الشبكات وتشبعها وأعاق استخدام البرامج التعليمية وتطبيقات مؤتمرات الفيديو التي ارتفع الطلب عليها للغاية أثناء الوباء. وكان هذا بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي تكبدها أصحاب حق المؤلف.

3 . ردا على ذلك، قررت مديرية حق المؤلف التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* بصفتها السلطة الإدارية المسؤولة عن إنفاذ حق المؤلف، أنها ستبدأ بالمراقبة الفعالة من خلال ترصد البيئة الرقمية وتفتيشها بحكم منصبها، بحيث تستهدف المواقع المشتبه في تعديها على المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة وتؤثر على العديد من أصحاب الحقوق. وقررت المديرية بعد ذلك الحصول على الأدوات التكنولوجية المناسبة وتدريب الموظفين على استخدامها. واعتبر ضرورياً تعزيز الإطار التنظيمي من خلال استعراض الإطار القانوني القائم لتحديد المجالات التي يمكن تحسينها لدعم مكافحة القرصنة الرقمية.

4 . وتبين للمديرية ضرورة إجراء التوعية والضغط من أجل تغيير عادات المستهلكين، خاصة بين الشباب. فهم الأكثر تعرضاً لطائفة واسعة من المحتوى على الإنترنت مما يجعلهم أكثر عرضة للمواقع التي تدعي أنها توفر وصولاً "مجانيا" إلى المحتوى مما يؤدي إلى سرقة المعلومات والبيانات الشخصية والاحتيال وغيرها من الجرائم.

5 . وأدرك العاملون بالمديرية بالتدريج أنه بقدر استحالة مكافحة آفة القرصنة على جبهة واحدة، ليس هناك ما يضمن قدرة سلطات إنفاذ القانون وحدها على الفوز في الحرب ضدها. وبالتالي، اتضحت ضرورة تنسيق إجراءات الغالبية العظمى من إجراءات الإنفاذ الأولية التي تعتزم المديرية اتخاذها مع سلطات القطاعين العام والخاص الأخرى، بما في ذلك اتحادات الصناعات وأصحاب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

6 . وكان الدعم الكبير الناشئ عن التعاون بين القطاعين العام والخاص محورياً في مكافحة القرصنة. فقد حققت الجهود التعاونية مكاسب مبكرة واجتذبت المزيد من الجهات الفاعلة لدعم جهود سلطات الإنفاذ وتعزيز مكافحة القرصنة الرقمية.

ثانياً. التحالفات الاستراتيجية وأوجه التعاون

ألف. لجنة مكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة

7 . أنشأ القانون رقم 27595 الصادر في 13 ديسمبر 2001 لجنة مكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة (*CLCDAP*) التي تتألف من أعضاء من مؤسسات القطاعين العام والخاص بما في ذلك وزارة الإنتاج (التي ترأس اللجنة *CLCDAP*) والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* ووزارة التجارة الخارجية والسياحة والإدارة الوطنية للضرائب.

8 . وتنسق لجنة مكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة (*CLCDAP*) أنشطة المؤسسات الأعضاء فيها، واتفاقاتها ملزمة لجميع أعضائها. ولها سلطة دعوة التقدم بمساهمات من المؤسسات العامة والخاصة عند الضرورة. وتتمثل رسالتها في إصدار مبادئ توجيهية لتنفيذ الإجراءات والتوصيات في مؤسسات القطاع العام المختصة، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الجرائم الجمركية وجرائم الملكية الفكرية، والرصد المستمر لتنفيذ هذه التدابير من خلال الجهات المسؤولة، بهدف الحد من هذه الجرائم أو القضاء عليها لصالح القطاع الصناعي الرسمي والمستهلكين والخزانة الوطنية.

9 . وأنشأ المركز عدة أفرقة عاملة متعددة القطاعات، تجمع بين القطاعين العام والخاص (المحلي والدولي) بغية وضع استراتيجيات لتثبيط القرصنة ومكافحتها. وتشمل هذه الاستراتيجيات تنسيق الإجراءات الرادعة لتثبيط هذا النشاط غير المشروع والمعاقبة عليه واقتراح تحسينات على الإطار التنظيمي؛[38] وتنظيم التدريب وحلقات العمل لسلطات الإنفاذ. وتغطي الأفرقة العاملة قطاعات متنوعة مثل البرمجيات والنشر والمصنفات السمعية البصرية. كما أنشئ منبر تنسيق متعدد القطاعات لمكافحة قرصنة التلفزيون المدفوع.

باء. الدوري الإسباني لكرة القدم

10 . في عام 2019، وقع والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* والدوري الإسباني لكرة القدم (لا ليغا) اتفاقية تعاون بين المؤسسات لتطوير أنشطة ومشروعات للدفاع عن الملكية الفكرية وحمايتها في مجال الرياضة. وكان الغرض من الاتفاق هو إنشاء إطار تعاوني لحماية حقوق الملكية الفكرية بقدر أكبر من الكفاءة من عمليات إعادة البث غير القانوني لبث المباريات الرياضية عبر الإنترنت.

11 . وحصل والدوري الإسباني لكرة القدم (لا ليغا) من خلال هذه الاتفاقية مؤقتاً على ترخيص غير حصري لبرنامج *Lumiere* الخاص بالمعهد *INDECOPI* إلى جانب المساعدة والتدريب على استخدامه. ووافق المعهد على استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال هذه الأداة في إجراء عمليات تفتيش، في إطار جهوده الرامية إلى حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، على النحو المبين في تقارير التفتيش المقابلة. وقد دفع هذا التعاون الكبير مديرية حق المؤلف إلى النظر في إمكانية استخدام أدوات أخرى يمتلكها الدوري الإسباني في مكافحة التعدي

جيم. التعاون مع الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية

12 . في عام 2022 أبرم الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (*IFPI*) الذي يمثل صناعة التسجيلات في جميع أنحاء العالم، حيث تبلغ عضويته أكثر من 1450شركة تسجيل في 75 دولة، اتفاقية مع المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* لتعزيز آليات التعاون لمواجهة قرصنة الموسيقى وغيرها من المصنفات المنشورة عبر الإنترنت.

13 . وسعت الاتفاقية إلى تحسين وتسريع الكشف عن المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول والحواسيب المكتبية في النظام البيئي الرقمي التي تستخدم في التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة أو التي تساهم في التعدي عليها. وكان أحد أهم المزايا الرئيسية لهذا التعاون بناء قدرات موظفي المعهد وإعادة تدريبهم على الجوانب الرئيسية لمكافحة القرصنة الرقمية وتبادل المعلومات. وقد سمح حجم هذا التعاون لمديرية حق المؤلف بتوسيع نطاق تدابير الحجب أو أوامره (بما في ذلك أوامر حجب قضائية ديناميكية) ضد المواقع الإلكترونية، مما يؤدي إلى تعطيل تطبيقات الهاتف المحمول. وقد مكن ذلك أيضا مديرية حق المؤلف من مشاركة المعارف التقنية والخبرات المكتسبة من خلال التعاون مع وكالات ومكاتب إنفاذ حق المؤلف الأخرى في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك نقل المعارف من المعهد *INDECOPI* إلى المديرية الوطنية للملكية الفكرية في باراغواي (*DINAPI*) مما مكن المعهد من المشاركة في العملية 404 للمرة الأولى، على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه.

[38] من الأمثلة الحديثة على ذلك إصدار المرسوم التشريعي رقم 30077 الذي يتناول الجرائم المرتكبة ضد حقوق الملكية الفكرية، والمنصوص عليه في القانون الجنائي رقم 30077 لمكافحة الجريمة المنظمة. وبالمثل، عدل المرسوم التشريعي رقم 1649 القانون الجنائي لتكملة مختلف الأحكام المتعلقة بالتسجيل غير المصرح به في دور السينما، وهي ممارسة تعرف باسم *تصوير الفيديو*.

الصورة: المديرية الوطنية للملكية الفكرية في باراغواي (DINAPI)، والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية INDECOPI والاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) (2024)

الصورة: موظفو المعهد INDECOPI يشاركون تجاربهم مع فريق المديرية الوطنية DINAPI (2024)

دال. شركة ميركادو ليبر بيرو (Mercado Libre Peru S.R.L)

4 1 . سرعان ما أعقبت ذلك اتفاقات تعاون مع الأسواق عبر الإنترنت لبيع السلع. ففي عام 2021، والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* وشركة ميركادو ليبر بيرو *Mercado Libre Perú S.R.L* اتفاقية للعمل المشترك لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية بطريقة فعالة وبسيطة ومرنة.

5 1 . ومن خلال هذه الاتفاقية يسعى كلا الكيانين إلى حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحق المؤلف في التجارة الإلكترونية التي قد يتعدى عليها البائعون الذين يشاركون في أنشطة غير قانونية مثل عرض منتجات مقلدة ومقرصنة من خلال موقع *Mercado Libre*[39]. وسيكون ذلك التعاون ممكناً بفضل تنفيذ أداة تقنية تمنح المعهد حقاً خاصاً في الدخول على المنصة وتسمح له

[39] https://www.mercadolibre.com.pe/

بتعليق عرض المنتجات المتعدية على الحقوق المذكورة أعلاه على الموقع، وبالتالي الدفاع عن حقوق المستهلك وضمان حسن سير السوق فيما يتعلق بالملكية الفكرية.

هاء. تنبيه الويبو (WIPO ALERT)

16 . في عام 2020، وقع والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* اتفاق تعاون مع الويبو للانضمام إلى *WIPO ALERT*، وهي منصة إلكترونية يمكن من خلالها لوكالات الملكية الفكرية المعتمدة في الدول الأعضاء في الويبو، مثل المعهد *INDECOPI*، تحميل تفاصيل المواقع الإلكترونية أو التطبيقات التي تتعدى على حق المؤلف وفقاً للوائحها الوطنية وإبلاغها بها في الوقت الفعلي. وتدعم منصة *WIPO ALERT* جهود المعهد في مكافحة القرصنة من خلال نشر المعلومات التي يتم إنتاجها لصالح المستخدمين المصرح لهم في صناعة الإعلان، الذين يمكنهم بعد ذلك استخدام هذه المعلومات لمنع ظهور الإعلانات المشروعة على مواقع القراصنة، مما يقلل من الإيرادات التي تحققها تلك المواقع. وقد قام المعهد حالياً بتحميل عدد كبير من المواقع أو التطبيقات على النظام.

واو. مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية

17 . وقعت مذكرة تفاهم مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (*EUIPO*) لتعزيز التعاون وتوطيد الشراكة الاستراتيجية. ويجري هذا التعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية من خلال مشروعه "مفتاح الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية" (*IP Key Latin America*)، وكان ضرورياً في مساعدة المعهد على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، من خلال أنشطة مثل حلقات العمل والحلقات الدراسية والتكليف بإجراء دراسات لتحسين الإطار التنظيمي الوطني للإنفاذ في البيئة الرقمية.

ثالثاً. النتائج وأثر التعاون الاستراتيجي والتحالفات

18 . كان لهذه التحالفات بين القطاعين العام والخاص أثراً كبيراً وإيجابياً بدرجة ملحوظة، على النحو المبين أدناه:

ألف. بناء القدرات والأطر التنظيمية القوية

19 . مكن التعاون من تزويد موظفي الإنفاذ بالمهارات والمعارف اللازمة لتعزيز الإنفاذ في البيئة الرقمية المتغيرة باستمرار، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة عمليات الرصد والتفتيش. وتجدر الإشارة إلى أن مديرية حق المؤلف وسعت نطاق تدابير مكافحة انتهاكات حق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية في عام 2024، بما يتجاوز أوامر حجب المواقع الإلكترونية المتعدية، لتشمل التدابير تعطيل تطبيقات الهاتف المحمول التي تسهل أو تسمح بالوصول غير المصرح به إلى المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

20 . وقد مكن التعاون من إجراء دراسات استكشافية لتحسين و/أو تحديث الإطار التنظيمي لضمان فعالية آليات مكافحة القرصنة وتحسين الإنفاذ الرقمي.

باء. المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة: العملية 404

21 . فضلاً عن النتائج الإيجابية عالية التأثير التي حققتها هذه التحالفات شاركت بيرو بفاعلية، منذ عام 2022، في العديد من المبادرات الدولية لمكافحة القرصنة مثل "العملية 404"، وهي مبادرة يقودها أمين العمليات المتكاملة في وزارة العدل والأمن العام في البرازيل. وهذا جهد متعدد الاختصاصات يشمل البرازيل وأمريكا اللاتينية، ويسعى إلى تحييد الخدمات والأنظمة التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. وقد سمحت مشاركة المعهد في هذه المبادرة باتخاذ إجراءات استراتيجية قوية ضد انتهاكات حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد أثارت النتائج الإيجابية لمشاركة المعهد *INDECOPI* في العملية 404 اهتماماً من الكيانات الأخرى في المنطقة المسؤولة عن إنفاذ حق المؤلف في البيئات الرقمية بتلقي تدريب من المعهد الوطني على نماذج العمل وتقنيات التحقيق، من بين مواضيع أخرى.

الصورة: ملصقات النسخة السابعة من العملية 404 (2024)

الصورة: المشاركون في النسخة السابعة من العملية 404 (2024)

جيم. التثقيف والتوعية

22. أثمر هذا التعاون عن تمويل لإعداد مواد تثقيفية وتوعوية مثل الأدلة التفاعلية والمواد السمعية البصرية المفيدة للغاية لتعزيز المعرفة وإذكاء احترام حق المؤلف. وتجدر الإشارة أيضا إلى بعض الدراسات الهامة حول المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية، مثل الدراسة المتعلقة **بالمساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية القائمة على حق المؤلف في** بيرو،[40] التي أجريت في إطار البرنامج العالمي لحقوق الملكية الفكرية الذي ينفذه المعهد الفدرالي السويسري للملكية الفكرية من خلال المشروع المشترك بين بيرو وسويسرا للملكية الفكرية (*PESIPRO*).[41]

دال. المشاركة في منتديات الامتثال الرئيسية في البيئة الرقمية

23. بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها في مجال مكافحة القرصنة، أصبح التعاون موجهاً بشكل متزايد نحو تعزيز مشاركة والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في فعاليات ومنتديات الإنفاذ.

هاء. رصد وتحليل المبادرات التشريعية التي تروج لها أطراف ثالثة

24. بفضل هذا التعاون اكتسبت المديرية حليفاً هاماً في مجلس الشيوخ في بيرو لإصدار آراء فنية بشأن مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة بعض المشاريع التنظيمية المقترحة.

واو. إتاحة الأدوات والمعلومات التكنولوجية

25. زود التعاون مديرية حق المؤلف بالأدوات التكنولوجية، ولا سيما إتاحة المعلومات الفنية التي تساعدها على إجراء التحقيقات بقدر أكبر من الكفاءة.

رابعاً. الخلاصة

26. من خلال مديرية حق المؤلف أبدى المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية *INDECOPI* اهتماماً متزايداً ومستمراً بإقامة تحالفات استراتيجية جديدة مع الكيانات ذات الخبرة في مكافحة القرصنة الرقمية والسعي لإنشاء شبكات تعاون دولي متبادل.

27. وترى المديرية أن هذه التحالفات لا غنى عنها للعمل في المستقبل، ولا سيما لضمان فعالية تدابير مثل حجب المواقع لضمان إيجاد الحلول الإبداعية بشكل متزايد واعتماد أفضل الممارسات؛ ومواصلة العمل نحو تحول ثقافي يضمن أن تكون الإنترنت أكثر أماناً وخالية من الانتهاكات والتهديدات.

[نهاية الوثيقة]

[40] https://cdn.www.gob.pe/uploads/document/file/6343084/5570800-estudio-economico-final.pdf?v=1715699842

[41] https://www.gob.pe/62062-proyecto-peruano-suizo-en-propiedad-intelectual-pesipro